إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

مشكلات العصر والإعاقة

المخدرات بالأرقام والإحصاءات

تأليف:
د.زيد بن محمد الرماني

طبع هذا الكتاب بدعم من
مصرف الشارقة الوطني
National Bank of Sharjah

الناشر
مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية
Sharjah City for Humanitarian Services

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كتاب المنال العاشر
سبتمبر ٢٠٠٤

مشكلات العصر والإعاقة

المخدرات بالأرقام والإحصاءات

تأليف:
د.زيد بن محمد الرماني
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٣٦٢٫٠٤٢٣ زيد بن محمد الرماني
ز. م. م.
مشكلات العصر والإعاقة / المخدرات بالأرقام والاحصاءات
زيد بن محمد الرماني .
الشارقة: مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية، ٢٠٠٤
١٠٤ ص؛ ٢٢ سم. - (كتاب المنال؛ ١٠)
١- المشاكل الاجتماعية ٢ - إدمان المخدرات
٣ - المعوقون
أ - العنوان ب - السلسلة

تمت الفهرسة أثناء النشر بمعرفة مكتبة الشارقة

ISBN 9948-411-28-5

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

منشورات
مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية

هاتف ٥٦٦٠٦٦٧ / ٥٦٧١١١٧ - برّاق ٥٦٦٤٤٦١ - ص.ب ٥٧٩٦ الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
Tel.: 5660667 / 5671117 - Fax: 5664461 - P.O.Box: 5796 Sharjah, UAE
البريد الالكتروني: shjchs@emirates.net.ae

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مقدمة

إن الثورة الصناعية والعلمية التي انطلقت أساساً من الغرب، قد فتحت الأعين على حاجتين أساسيتين: الأولى تمثّلت بالحاجة إلى المواد الأولية الأساسية لحركة التصنيع التي نمت لاحقاً بوتيرة عالية، والثانية تمثّلت بالحاجة إلى الأسواق الاستهلاكية لتصريف المنتوجات.

ووراء هاتين الحاجتين وقف تغييران جوهريان أصابا المحتوى الداخلي للإنسان. وقد تمثل هذان التغييران في اعتبار السعادة هي الهدف من الحياة وتحقيق أقصى متعة، والثاني في كون الأنانية والسعي لتحقيق المصلحة الشخصية والجشع تفضي إلى الانسجام والسلام.

وللأسف فإن السعادة في نظر هويز هي التقدم المطرد دائماً من شهوة لشهوة. بل إن الأمر يصل إلى حد ما عند «لاميتري» إلى حد تحبيذ تعاطي المخدرات بزعم أنها تعطي وهماً بالسعادة. وهناك «دي ساد» الذي يعتبر إشباع دوافع القسوة أمراً مشروعاً.

هذا التحوّل في المحتوى الداخلي للإنسان مهم جداً وتزداد أهميته عندما تُقدّم لنا اللذة بجذرها المادي كإجابة مقنعة لمعضلة الوجود الإنساني.

إن مذهبي اللذة والأنانية المفرطة شكّلا المبدأين الرئيسيين اللذين صدرت عنهما إعادة تشكيل وبرمجة المحتوى الداخلي للإنسان وسلوكه وفق قوالب مادية خالصة.

ومن ثم، فلا عجب أن انساقت مجموعة كبيرة من الناس لاستهلاك المخدرات، والسرقة وجرائم مختلفة الأشكال والآثار، زعماً بأنها تحقّق قدراً من اللذة أو المنفع أو السعادة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لقد باتت الصحف ومحطات التلفزيون والقنوات الفضائية في مختلف أنحاء العالم هذه الأيام مشبعة بالتقارير عن جرائم العنف والمخدرات وازدياد نشاطات المافيا العالمية.

والاحصائيات المذهلة عن ذلك كافية لبث الذعر، فالجريمة في الواقع قضية أكثر غموضاً وأعقد تركيباً مما يبدو من عناوين الصحف المنذرة بالخطر.

ومما يجدر ملاحظته أن معظم الناس يقرنون بين الجريمة والخوف، والجريمة والعنف، والجريمة والفساد، والجريمة والتنمية، والجريمة والفقر، والجريمة والبطالة.

وقد جرت العادة أن تؤخذ المعدلات العالية في الجرائم كإشارة خطر تنبىء أن انهياراً اجتماعياً وشيكاً يربض خلف المنعطف.

فلا عجب أن القلق العام المتعلق بالجريمة يتنامى.

أما استهلاك المخدرات فهو ينتشر بشكل سريع في العالم، ويزداد الاستهلاك عادة مع زيادة العرض ورخص السعر.

وللأسف فإن متعاطي المخدرات يهربون إليها كنوع من التمرد أو الهروب من الواقع أو للتعبير عن الاستسلام والإقرار بالهزيمة النفسية، وأحياناً لمجرد اقتناص وَهْم النشوة والسعادة.

والأخطر من ذلك أن كثيراً من الناس ينظرون الآن للمخدرات كوسيلة ترفيه، وعند آخرين لا يزال استخدام المخدرات مجرد محاولة للتعويض عن السأم.

والمخدرات عموماً ذات علاقة بعدة مشاكل اجتماعية كالقلق والتفكك الأسري والجريمة والفساد.

والمخدرات هذه الأيام مصدر قلق كبير للجميع، لأن أضرارها وآثارها فادحة، اقلها الإعاقة.

وأشد آثار تجارة المخدرات أذى على المجتمع هو تصعيد الجريمة، إذ تعتبر المتاجرة بالمخدرات هذه الأيام أحد أكبر مجالات كسب المال في العالم.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والمشكلة أن صناعة المخدرات الآن بالغة التطور والتعقيد، فهي تستخدم وعلى نطاق واسع أنظمة اتصال بمساعدة التقنية والحواسيب.

لذا، أصبحت ظاهرة انتشار المخدرات ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية، ظاهرة تهدّد الاقتصاد على المستوى الفردي والمجتمعي والإقليمي والعالمي.

إن ما يسمّى سياسة النمو هي سياسة غايتها تشغيل الآلة، حتى ولو كانت آلة بلا فائدة أو ضارة أو مميتة. فكل ما هو تقني ممكن هو ضروري ومرغوب فيه، على حد زعم «روجيه جارودي».

لقد أوجدت السوق الاقتصادية الحرة الغاب الحيواني من جديد، وفي هذا الغاب يفترس الأقوياء الضعفاء، فالمنشآت الكبرى تسحق الصغرى، والعمالقة الضواري في المجتمعات المتعددة الجنسية يستولون على العالم ويفلتون من كل رقابة من الشعوب.

إن الدعاية تشكل عدواناً دائماً على الإنسان فتخضعه لقصف من الأنباء الكاذبة وتثير فيه شهوات وهمية غير محدودة.

والقضية ليست قضية الماضي فحسب، قضية مطلع القرن التاسع عشر عندما رسم «كارل ماركس» لوحة «رقصات رأس المال الصاخبة» ساحباً تحت «دبابة النمو» الأولاد والنساء كيد عاملة رخيصة، بل هي قضية الحاضر أيضاً، قضية القرن الحادي والعشرين، حيث المجتمع الجرائمي المنظّم، إجرام بياقة بيضاء، عنف مجاني، تشرّد، عمالة أطفال، بزنس الجنس...

إن المخدرات خطر، والقتل جريمة، والسرقة انحراف، والبغاء والجنس وعمالة الأطفال والتشرد، أشكال عديدة من واقعنا الاجتماعي المريض.

رغم ذلك، فإن أخطر جريمة وأعنف انحراف يتمثل في انهيار الأخلاق وضياع القيم والتفلت من التراث الأصيل والتنكّر للحضارة الرائدة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ولا عجب، إذن أن تضيع الأمة المنهارة أخلاقياً، الخاوية قيماً وعقيدة، والفارغة فكراً وثقافة، والفقيرة حضارة وتقدماً، فتلهث كالكلاب تبحث عن حضارة تلتصق بها بعد أن قضت على أغلى ما تتمسك به الأمم عالية الهمم..

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت
فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

إن تتبع الآيات القرآنية يُظهر التأكيد على وجود علاقة موضوعية بين وقوع الظلم والفساد الاقتصادي والاجتماعي في أيّ مجتمع وبين هلاك ودمار واضمحلال الأمم عبر مسيرتها التاريخية. يقول تعالى: **﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحقّ عليها القول فدمرناها تدميراً﴾** (الإسراء: ١٦).

تؤكد هذه الآية أن تصرفات وسلوكيات بعض الناس التي تتحكم فيهم النظرة المادية النفعية، تؤدي إلى تفشي الفساد والظلم وانتشار الفقر والبؤس وإهدار الأموال والطاقات، مما يعني انهيار وتدهور الكيان الاقتصادي وتفكك البنية الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الفساد الخُلقي والانحطاط الروحي وتدمير وهلاك المجتمع.

وفي آيات قرآنية أخرى إشارات مضيئة لعلاقات وروابط موضوعية شرطية بين مستوى ودرجة استقامة الأمة من حيث المعتقدات والقيم والأخلاق والتراث وبين درجة وفرة الخيرات وازدهار ورخاء الأمة.

يقول تعالى: **﴿ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾** (الأعراف: ٩٦). ويقول سبحانه: **﴿ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم﴾** (المائدة: ٦٦). ويقول جلّ شأنه: **﴿إن الله لا يغيّر ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾** (الرعد: ١١).

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إن هذه الآيات تؤكد على معانٍ ومضامين حقيقية تعتبر ركائز نمو وازدهار أو تدهور واضمحلال أيّ مجتمع، إلا بتوفير المقدمات ومعرفة العلل والأسباب والتمسك بالأسس والركائز المنبثقة من المحتوى الداخلي للإنسان والأمة.

فالآيات القرآنية تتحدث عن الحياة والكون والإنسان مؤكّدة على وجود علاقات ارتباطية بين الحوادث المختلفة وفق قانون وسُنّة السبب والمسبِّب والعلّة والمعلول.

ختاماً أقول:

إننا مدعوون أفراداً وجماعات ومؤسسات حكومية وخاصة إلى اقتسام المسؤوليات كلٌّ من زاويته الخاصة وبقدراته المتاحة وإلى توزيع الأدوار، بحيث نضمن النجاح والتكامل والأمن والاطمئنان، فلا جرائم ولا سرقات ولا مخدرات، بل قيم أخلاقية متينة وأخلاقيات سامية وتفعيل اقتصادي واجتماعي وسياسي شريف مستند ومستمد من عقيدتنا الصافية وتراثنا العريق وحضارتنا الأصيلة..

المؤلف
د.زيد بن محمد الرماني
ص.ب: ٣٣٦٦٢
الرياض ١١٤٥٨
السعودية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفصل الأول

الإعاقة والمعاقون

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لقد ولّى الزمن الذي اعتبر المعاق فيه عبئاً على مجتمعه، فهو الآن إنسان كغيره من أفراد المجتمع، له دوره التنموي الذي يتناسب مع وضعه الخاص وله حقوقه وبرامجه.

بل لقد حرصت الأمم المادية على المردود التنموي في الكثير من الحالات، فلم يعد من المنطقي أن يهمّش دور المعوقين إلى درجة الإهمال وتحويلهم إلى عالة على الدولة وعلى أسرهم وهم طاقة قادرة على الإنتاج إذا ما أُحسن توجيهها وتدريبها والنظر إليها بشكل علمي متحضر.

ولذلك كله تحرص الأمم على وضع الاستراتيجيات المسبقة للوقاية من الإعاقة، والبرامج المحبوكة للحد من تأثير الإعاقة ثم تضع أخيراً نهجها لتأهيل العاجزين والمعاقين.

لقد قرَّر الإسلام احترام الإعاقة كقدر وواقع لا يعيب الإنسان ولا ينقص من قدره.

وقد عاتب الله تعالى رسوله ﷺ في إعراضه عن الأعمى، فقال عز وجل: **﴿عبس وتولى، أن جاءه الأعمى وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى﴾** (عبس: ١ ـ ٣).

وفتح الله سبحانه على بصيرة هذا الأعمى عوضاً عن بصره، فكان يحسّ بالأعداء ويقاتلهم.

كما وجّه الإسلام إلى الابتعاد عن المخاطر المؤدية إلى الإعاقة، وهو بذلك يجعل الوقاية من الإعاقة طاقة والتزاماً.

لذا، حرّم الإسلام كل مسكر ومفتِّر ومخدِّر، لما له من فعل سلبي على النفس والمجتمع. والعلم الحديث يربط الآن بشكل مباشر بين العديد من التشوهات الخلقية والإعاقات والأمراض النفسية والسرطانية وبين الإدمان.

إنّ للإسلام تصوراً شاملاً للإنسان، فهو ليس مجرد خلايا مكونة من لحم وعظم وعصب، ولكنه جسد وروح وجاه وحَسَب ونسب وعواطف وصحة وروحانية وهدف وآمال وآلام وتاريخ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فإذا ما أصيب الإنسان بإعاقة جسدية أو نفسية، فهو مدّعو لأن ينظر إلى بقية ما فيه من قيم ومعاني وقدرات وهذه الدعوة بحد ذاتها تحرير للمعاق.

يقول أحدهم:

إنْ يأخذ اللهُ من عينيَّ نورَهما
ففي لساني وسمعي منهما نورُ

تاريخياً، يعتبر الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أول مؤسس لأول مؤسسة لرعاية المعاقين في الإسلام، إن يكن في تاريخ البشرية فهو أول من سنَّ النظام الاجتماعي لحماية المستضعفين والطفولة، وذلك بإنشائه للديوان المنظِّم لهما.

مما يعني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد أنشأ منذ أكثر من ١٤ قرناً من الزمان وزارة للإعاقة والتأهيل.

يقول الأستاذ الدكتور محمد بن حمود الطريقي في كتابه النفيس «مراحل حاسمة»: «وقد استمر نهج الفاروق في الدولة الإسلامية اللاحقة، فأنشأ الخليفة الزاهد عمر بن عبدالعزيز ديواناً للقضاء على التسول والمسكنة».

وفرض المنصور للأرامل معاشاً، كما فعل المهدي قريباً من ذلك بفرضه للمجذومين والعاجزين راتباً ثابتاً. وأنشأ عبدالملك بن مروان أول مؤسسة لرعاية العجزة والمصابين بأمراض معدية في التاريخ في دمشق وتبعه أولاده في ذلك.

وعلى عكس هذه الأحوال في أوروبا، كانت حالة المعوقين، خلال القرون الوسطى حتى في القرن الخامس عشر الميلادي. فقد أورد محمد عبدالمنعم نور في كتابه «الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل» أن التعامل مع المعوقين كان فظاً يتضمن اعتقال المعوق وتشويه جسده، كما يتضمن أحياناً الحرق أو الإغراق أو الشنق.

إنَّ من بدهيات التنمية المستدامة الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

لكل مجتمع من المجتمعات طريقاً لتحقيق القدر الأكبر من الدخل القومي والفردي المؤدي إلى تحسين حياة الناس.

وحيث إن الإعاقة تمثّل حوالي ١٠٪ من مجمل المجتمعات العالمية، فالأمر عندئذ يتعلق بحوالي نصف مليار إنسان هم جزء من برامج التنمية في بلادهم فإما أن تقوّى قدراتهم إلى درجة التحول إلى قوى منتجة وإما أن تُضعف هذه القدرات عبر إهمالهم والتركيز على إعاقاتهم.

ومن بدهيات التنمية الشاملة أيضاً أن يؤهّل هذا المجتمع المعوق بحيث يصبح متساوياً في حقوقه مع الأسوياء، وعليه من المسؤوليات ما يجعله ضمن دائرة المنتجين.

وفي المقابل قد يتحول المعاق إلى عبء تنموي وأخلاقي إذا ما بقي بعيداً عن التأهيل بكل مستوياته ووصل إلى حافة الفقر والجهل المؤديان حتماً إلى لعديد من التعقيدات المزمنة التي يعانيها مجتمع الإعاقة في معظم أنحاء العالم الثالث.

ختاماً أقول:

لتحقيق القدر الأكبر من التنمية عبر مجتمع الإعاقة، أي للاستفادة للحد الأقصى من التأهيل لا بد من المرور في المحطات التالية:

١ ـ توافر قاعدة معلومات دقيقة ومتجددة عن مجتمع الإعاقة.
٢ ـ ترابط معلوماتي وعملي بين الهيئات الطبية والاجتماعية.
٣ ـ تشخيص دقيق لحالات الإعاقة.
٤ ـ التربية الخاصة.
٥ ـ الرعاية الصحية.
٦ ـ التأهيل المهني.
٧ ـ التأهيل الاجتماعي.
٨ ـ التأهيل النفسي.

ولا عجب إن قيل إن التأهيل بأنواعه هو استعداد روحي...

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الإعاقة الاجتماعية

المسنّون

لقد أوضحت نتائج كثير من الدراسات أن التقاعد يؤثر على التوافق الاجتماعي للمسنين، ما لم يستطيعوا تعويض فقدان العمل بأنشطة متنوعة يمكن أن تساعدهم على قضاء وقت الفراغ وإشباع حاجاتهم وتحقيق ذاتهم. فالعزلة بالنسبة للمسنين تجعلهم أقل قدرة على التكيف مع البيئة الاجتماعية، أما العمل فيساعدهم على حل الكثير من مشكلاتهم وإعطائهم الأهمية والمكانة الاجتماعية.

وللأسف، فإن نسبة من المسنين، وإن كانت قليلة تعتمد على نفسها مادياً والغالبية العظمى تجد صعوبة في توفير الأموال الكافية للعيش الكريم.

إن قلة الموارد المالية تجعل المسن يعيش في ظروف حياتية صعبة، حيث لا يستطيع تحمّل تكاليف السكن في بيت مريح ومناسب تتوافر فيه الضروريات أو أن يتغذّى بشكلٍ مناسب وأن يدفع فواتيره الشهرية بسهولة.

وقد أثبتت الدراسات وفي جميع المجتمعات أن المنزل والمجتمع الذي عاش فيه المسن هو المكان الأنسب له وينبغي أن تتضافر جميع الجهود العائلية والرسمية والتطوعية لإبقاء كبار السن أطول فترة ممكنة في منازلهم، وفي المجتمع معتمدين على أنفسهم أو بدرجات متفاوتة من المساعدة من قبل الجهات المختلفة.

وبَعْدُ، لنا أن نتساءل عن ماهية دور كبار السن في البرامج التنموية في المجتمع؟ وهل يمكن الاستفادة من القدرات والإمكانيات العقلية والحسية المحدودة للمسن في إنجاز البرامج التنموية؟ وهل هناك الكثير من الأسئلة التي يمكن أن تتولّد حول قضايا ومشكلات كبار السن في المجتمع وعن مدى

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وحجم وفعالية دورهم في الحياة وهم في أسوأ حالات خريف العمر واحتمالاته.

إن العديد من الدراسات تشير إلى أن مشكلات كبار السن لا تتمثل فقط في المعاناة الجسمية نتيجة لإصابتهم بأمراض الشيخوخة أو بعض الأمراض المزمنة، بل تتعدى ذلك إلى مشاعر البؤس والشقاء التي تنتج عند إحساسهم بأنهم أصبحوا بلا فائدة في المجتمع وإلى مشاعر الوحدة واليأس التي تنتابهم.

فأصبح من الضروري التفكير في أن مشكلة كبار السن ليست فقط في ضرورة توفير المسكن والملبس والمأكل باعتبارها حاجات مادية ضرورية، فضلاً عن الرعاية الطبية، بل إن سياسات الرعاية لكبار السن، ينبغي أن تمتد إلى إشراك مَنْ له القدرة من كبار السن في البرامج التنموية التي تتناسب مع قدراتهم العقلية والجسمية، لإشعارهم بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوموا به، حتى يعطيهم الأمل والحياة في المجتمع، ويوفر لهم الرضا والاستقرار النفسي.

ومن أمثلة الأعمال التي يمكن أن يقوم بها المسن، أعمال ترفيهية واستغلال وقت الفراغ، وأعمال ثقافية وأدبية، وأعمال تعليمية وتربوية، وأعمال اقتصادية واجتماعية، وخدمات نفسية واستشارات مهنية.

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا المقام أن روافد الرعاية للمسنين في الإسلام تتعدد بتعدّد مصادرها، أسرية ومجتمعية ومؤسسية.

إنَّ الطرح المعاصر لقضايا المسنين لا يستند إلى اعتبارات إنسانية فحسب، وإنما يستند إلى اعتبارات تتعلق بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالأساس.

يترتب على ذلك أن الاهتمام بالمسنين ليس مجرد اهتمام بفئة عمرية أو اهتمام بدراسة تغيرات ديموغرافية واحتياجات سكانية، لكنه أبعد من ذلك بكثير.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فالحديث هنا عن ظاهرة متحركة وديناميكية، تترتب عليها مسؤوليات اجتماعية واقتصادية تنعكس على عملية تخصيص الموارد، كما تترتب عليها آثار عميقة على عملية التنمية وذلك بخروج شريحة سكانية من سوق العمل وتداعيات ذلك على الموارد البشرية والاقتصادية.

إن علماء الاجتماع لا يهتمون عادة بالنمط الفردي للشخصية إلا في إطار التفاعل الاجتماعي الكلي للجماعة الإنسانية.

يقول الدكتور يحيى الحداد أستاذ الاجتماع بجامعة البحرين في ورقة بحثية له بعنوان «التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن»: «المسن سوسيولوجياً هو مكانة لها حدودها في سياق الجماعة يمارس أو لا يمارس أدواراً معينة ويحكمه دوماً ما يعرف بالفعل الجمعي والعلاقات الاجتماعية».

ثم، إن الشيخوخة هي ظاهرة اجتماعية نبعت من الجماعة، فهي التي أطلقتها بمواصفات معينة على أفراد عجزوا عن أداء أدوارهم الاجتماعية، ليتّسم طابع حياتهم بما أسماه «بارسونز» بالاغتراب الاجتماعي، أو ما أسماه «كولي» بالهوامش الاجتماعية.

وللأسف، فإن الشيخوخة عند بعض علماء الاجتماع المحدثين هي نوع من الإعاقة الاجتماعية والتي لا بد وأن تفتقد الشعور بالقيمة والمساواة والمكانة في سياق تجمع تحكمه معايير القوة والكفاءة، ويعتمد على ما بقي في المجتمع من قيم وعادات وتقاليد أو ما يسميه «تونيز» بالنسق القيمي.

بَيْدَ أننا نؤكد أن المسن في شريعتنا السمحة جداً كان أو أباً أو أخاً أو عماً أو خالاً كائناً ما كان له من المهابة والتقدير والاحترام والإجلال والبرِّ والإحسان الشيء الكثير والقدح المعلّى حقاً واجباً.

ونصوص القرآن الكريم وأحاديث رسولنا ﷺ الرحمة المهداة شواهد حق ونبراس عدل على مكانة الشيخ والمسن.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

واقرأ إن شئت قوله تعالى: ﴿**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً، إما يبلُغنَّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أفٍ ولا تنهرهما وقل لهم قولاً كريماً**﴾ (الإسراء: ٢٣).

واسمع إن شئت قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس منّا من لم يوقّر كبيرنا ويرحم صغيرنا» (حديث شريف)، بل لقد جعل الله عز وجل الجنة تحت أقدام الأمهات، لفضلهن وشرفهن ومكانتهن. فالله الله في المسنين.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

اليتامى

اليتيم طفل من بين الأطفال، بَيْدَ أنه فقد أباه العائل الذي كان يكفله ويرعاه، ففقد بفقدانه الحنان والحُبّ والرعاية، فتغلبت عليه الكآبة والحزن والحرمان.

وما أحوج هذا اليتيم ـ والحالة هذه ـ إلى عناية ورعاية خاصة تأخذ بيده إلى برّ الأمان وتكون له متنفساً يسرّي به عن نفسه، وما أحوجه إلى عمل حكيم ووصية كريمة تحفظ نفسه ووقته وماله، وتُعدّه ليكون رجلاً صالحاً عاملاً نافعاً في الحياة، ناجحاً في معتركها، ليس كلاً على غيره ولا عبئاً على أمته ولا عنصر شرّ ينفث سمومه في أمثاله من الأطفال.

يقول الشيخ نزيه حماد: لقد عُني القرآن الكريم بأمر اليتيم، فحثّ على العناية به وتعهّده بالرعاية الاجتماعية والإحسان إليه والمحافظة على نفسه وماله وزجر عن إهماله وظلمه والإساءة إليه.

يقول عز وجل: ﴿**فأما اليتيم فلا تقهر**﴾ (الضحى: ٩)، ويقول سبحانه: ﴿**ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده..**﴾ (الأنعام: ١٥٢)، ويقول تعالى: ﴿**ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير...**﴾ (البقرة: ٢٢٠)، ويقول جلّ ذكره: «**وآتوا اليتامى أموالهم...**﴾ (النساء: ٢).

ووجه هذه الوصايا القرآنية باليتامى، كما قال الإمام الرازي رحمه الله، لأنهم قد صاروا بحيث لا كافل لهم ولا مشفق عليهم، ففارق حالهم حال مَنْ له رحم ماسة عاطفة عليه.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولأن اليتامى لصغرهم لا يقدرون على الاكتساب ولكونهم يتامى ليس لهم أحد يكتسب لهم، فالطفل الذي مات أبوه قد عدم الكسب والكاسب وأشرف على الضياع.

وقد أكّدت السنة النبوية تلك الوصايا القرآنية باليتامى، فقد روى البخاري رحمه الله حديث رسول الله عليه السلام: «اجتنبوا السبع الموبقات...» وعدَّ منها عليه السلام أكل مال اليتيم.

قال الرازي رحمه الله في تفسيره: واعلم أنه تعالى قال: ﴿**إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً**...﴾ (النساء: ١٠)، فذكر سبحانه الأكل، والمراد به التصرف، لأن أكل مال اليتيم كما يحرم، فكذا سائر التصرفات المهلكة لتلك الأموال محرمة، والدليل عليه أنه في المال ما لا يصح أن يؤكل فثبت أن المراد به التصرف، وإنما ذكر سبحانه الأكل لأنه معظم ما يقع لأجله التصرف.

وقد روى البخاري رحمه الله حديث رسول الله عليه السلام: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا» وأشار بسبابته والوسطى وفرّج بينهما. (رواه البخاري - ١٠ / ٣٦٥) باصبعيه السبابة والوسطى. وكافل اليتيم كما يقول النوري رحمه الله هو القائم بأموره من نفقة وكسوة وتأديب وتربية وغير ذلك. وهذه الفضيلة لمن كفله من مال نفسه أو من مال اليتيم بولاية شرعية.

وهكذا، فلم يقتصر الهدي النبوي على الزجر عن أكل أموال اليتامى ظلماً، وعلى بيان فضل كفالة الأيتام ورعايتهم والشفقة عليهم، بل يتعدى ذلك إلى أمر الأوصياء القائمين على شؤونهم بتنمية أموالهم وتثميرها وإصلاحها كما في الأثر المروي «مَن ولي يتيماً له مال فليتجر به ولا يتركه حتى تأكله الصدقة»..

ذلك لأن ترك أموال اليتامى مجمّدة من غير استثمار ينافي مصلحتهم، إذ النفقة وكذا الصدقة يمكن أن تستهلكه حقاً، ولا يخفى أن تصرّف الأولياء في مال الأيتام منوط بمصلحتهم وأنه كما يلزم شرعاً رعاية مصلحة الأيتام

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

في أنفسهم بالتربية والتقويم، فإنه يلزمهم أيضاً رعاية أموالهم بتنميتها بالتجارة، ولكن على سبيل الندب أو الإرشاد وإلى الأفضل لقوله سبحانه: ﴿ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير﴾.

وفي الختام، نؤكد على ما يلي:

(١) لقد عني الاسلام بالضعفاء وأولاهم اهتمامه ورعايته لجبر ضعفهم وحاجتهم إلى العون والمساعدة والإحسان وخاصة الأيتام.

(٢) تحفل نصوص الكتاب والسنة بوصايا الأولياء على الأيتام بالإحسان إليهم ورعايتهم في أنفسهم وفي أموالهم.

(٣) يلزم الولي على مال اليتيم استثماره لمصلحة اليتيم على سبيل الندب بشرط عدم التغرير به أو تعريضه للمخاطر سواء أكان ذلك عن طريق اتجار الولي له به أم بدفعه للآخرين مضاربة لينمّيه له.

(٤) يجوز إقراض مال اليتيم واستقراضه إذا كان في ذلك حظ اليتيم.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأنانية

اليوم، لا يعتبر العصر الذي نعيش فيه عصر إنسانية قائمة بذاتها، لكنه عصر مرحلة جديدة من الأنسنة، التي ستلغي انقسام المجتمع إلى مالكي رأسمال وأجراء، بعضهم معنيٌّ فقط بالرأسمال وحده، وبعضهم الآخر معنيٌّ بالأجر وحده، في الوقت نفسه ستخضع الاستهلاك النامي عفوياً، وفقاً لقوانين السوق وحدها، لأهداف عريضة محدّدة، وعلى المدى الطويل، أي أنها منشودة في نطاق التخطيط، كما أن هذه التعديلات ستأذن بإشباع أفضل للحاجات الجديدة لدى شرائح عريضة من السكان داخل المجتمع، وستسمح في النهاية بنمو جديد أفعل للقوى الإنتاجية.

ويحقّق هذه التغيرات أناسٌ يمارسون نشاطهم في مجال الإنتاج، الذي يلعب فيه الذكاء التقني والاقتصادي الدور الأساسي، لأن الإنتاج ليس هو الذي يزداد بأسرع ما يمكن على الصعيد الكمي فحسب، بل لأنه يمثل أيضاً على الصعيد النوعي الإنماء الحديث للعلم والتقنية.

من جهة أخرى، فإن مجموعة من الناس العاملين خارج الإنتاج من العلماء والمربين والطلاب وأفراد المهن الطبية والمهن الإعلامية والفنانين.. يزداد اهتمامهم ازدياداً أقوى وأكثر مباشرة بتغيير في مجرى تطور الاستهلاك في المجتمع.

فهم الذين يعون أساساً استحالة الاستهلاك السوقي المفرط الوحيد الجانب الفردي الذي يترك وسائل غير كافية باستمرار لإشباع حاجات المجتمع.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يقول «أوتاشيك» في كتابه «نحو طريق ثالث في الاقتصاد»: «إن الإنتاج الرأسمالي لن يولّد عملياً انتفاخاً في الاستهلاك لا طائل تحته. إن طرائق مثل التصعيد الثابت لأطوار الأزياء (الموضة)، والعقبات المعترضة صراحة لإنتاج السلع المديدة، تبيّن طابع الإنتاج الرأسمالي، وهنا يصبح الربح أكثر أهمية من سدّ الحاجات وتحسين القيم الاستعمالية».

فإذا كانت الحاجات في البلدان كلها، حتى في البلدان الأوفر ثروة، المشبعة إشباعاً ناقصاً في المجتمع، ذات عدد كبير، فإن التوسع المفرط للاستهلاك الفردي قد لا يخرّب الاقتصاد بالضرورة، ولكن توحيد السكان عمداً في اتجاه الاستهلاك الوحيد الجانب الفردي، يحرف انتباههم عن حاجات جوهرية أكثر في المجتمع، وعن تفتحهم الثقافي بوصفه عاملاً من عوامل الأنسنة.

إن الأنانية الاقتصادية للبشر هي ثمرة ظروف اقتصادية، ولا يمكن أن تبدّل أشكالها على المدى البعيد إلا بموازاة التطور الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن المصلحة الأنانية تكون دائماً مصحوبة باهتمام فردي غير أناني، مستند إلى خير جماعي تبدّل هو الآخر تبدّلاً ثابتاً لدى أفراد جماعات اجتماعية مختلفة.

إن الشكل الملموس لهذه المصالح الأنانية والاجتماعية وكذلك شكل علاقاتها المتبادلة، يختلفان بلا شك من فرد إلى آخر، لكنهما يمثّلان بالنسبة إلى أفراد الجماعات الاجتماعية نفسها سمات متشابهة.

وحتى في المستقبل وحده سيكون صحيحاً تغيُّر اهتمام البشر الذي سيستمد مصدره من تحولات وصلت إلى أوجها في الاقتصاد.

ومن شأن تبدلات من هذا النوع تطول النظام الاقتصادي وتطول في نهاية المطاف المجتمع بأسره أن تستوجب مساندة فئات اجتماعية عريضة، وهي الجماعات التي ترتبط مصالحها بهذه التبدلات الاجتماعية المولّدة للتقدم.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

إن الشكل الملموس لـ «أنانيتها» و«غيريتها» سيتبدّل حقاً في الوقت نفسه الذي سيتغير فيه موقعها الاجتماعي، والبناء الاجتماعي بأسره.

بيد أن توقّع إمحاء عام وزوال كلي للأنانية سيبقى نوعاً من الأحلام في المرحلة الراهنة.

كذا، فإن الزعم بصدور الأنانية الاقتصادية للإنسان الحالي عن علاقات السوق، يعني سوء فهم أسباب هذه الأنانية وخلط الأسباب بالمسبّبات.

إن جوهر الأنانية الاقتصادية، خلال التطورات التاريخية السابقة حتى أيامنا هذه، وبقطع النظر عن مختلف أشكاله الملموسة، استمدّ جذوره من الطابع غير الإنساني للعمل ومن الندرة النسبية للقيمة الاستعمالية المستجيبة لحاجة عامة.

إن الندرة النسبية الملاحظة اليوم على صعيد القيم الاستعمالية، والترابط الضروري بين تطور الدخول وتغطية الحاجات، ينتج فروقاً على صعيد الوضع الاجتماعي واستهلاك البشر، ينبغي أن يتجلّى حتماً في أنانية اقتصادية.

وإن سعي البشر في سبيل استهلاك يكون أكبر ما يمكن مقابل عمل معيّن، أو في سبيل عمل يكون أقل ما يمكن مقابل استهلاك معيّن، يعكس العلاقات القائمة حالياً بين العمل والاستهلاك.

وقد بات العمل في قسمه الأكبر عبئاً على البشر فانتشر التطلّب الأناني وحده لقيم استعمالية أكثر عدداً. ومنذئذ لم يعتبر السوق سبب الأنانية الاقتصادية بل هو العلاقة الضرورية بين البشر في مرحلة من مراحل تطور العمل والحاجات وشكل الأنانية الموازي.

فطالما أن طابع العمل لن يتبدّل بالنسبة إلى أغلبية البشر، وطالما أنه في ظروف ندرة نسبية للسلع الاستعمالية لن يكون بالإمكان إلغاء العلاقة بين

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سد الحاجة ونشاط العمالة، وبالتالي طالما أنه سيستمر وجود فوارق مهمة في تطور الاستهلاك، فسوف تظل هناك أنانية اقتصادية.

إن حماس معظم الناس لمزيد من الاستهلاك ولقليل من العمل، أو لعدم زيادة كمية أو نوعية عملهم إلا وفقاً لرفع دخولهم، لا يمكن دفعه إلى الزوال لا بطريق التربية ولا بطريق عمل الإقناع المعنوي.

ومن ثم، فثمة اعتقاد في أن تحسينات محتملة للدخل مقابل تعديلات طارئة على الانتاجية والنوعية وعلى بنية إنتاج المنشآت بأسرها، لا يجوز تقديرها إلا من جانب أجهزة الدولة، رفيعة المستوى، لقدرتها على التخطيط ورسم السياسات المناسبة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المرض

يلجأ الإنسان إلى الحفاظ على حياته ويقبل على كل الأساليب التي تطيلها، وذلك باتباع الطرق الوقائية المختلفة على مستوى فردي وجماعي.

ومن المعلوم أن المرض يشل قوى الإنسان إن لم يقض على حياته، إضافة إلى النفقات التي يتكبدها المصاب وكمية الإنتاج الضائعة بسبب الانقطاع عن العمل.

فمن الناحية المادية، فإن النفقات الطبية تلتهم جزءاً لا بأس به من نفقات الفرد التي قد يقتطعها المرء أحياناً من نفقات الغذاء ليشتري الأدوية اللازمة، علماً أن تكلفة معالجة المرض تتزايد في الارتفاع، من جراء الاكتشافات العلمية وما نجم عنها من أجهزة معقدة لكشف وتشخيص ومعالجة المرض وتركيب الدواء.

ومن ناحية الإنتاج، فمن المعروف أن نفسية المريض غير الطبيعية تؤثر على سير العمل وتقلّل كمية إنتاجه، كذلك الغياب عن العمل بسبب المرض يمنع الشخص من القيام بالعمل، وبالتالي عدم الاستفادة من قواه العقلية والجسدية وإمكانياته المختلفة.

وإذا اعتبرنا أن العنصر البشري هو العنصر الحركي الفعّال لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن غيابه سوف يعوق ويؤخر إنجاز ما هو مطلوب منه.

لهذا، يعتبر رفع المستوى الصحي للسكان هدفاً أساسياً يتوجب الوصول إليه سواء من أجل تأمين الرفاهية للفرد أو لرفع إنتاجية العمل.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إن الطبيعة المزدوجة للصحة وسيلة وغاية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في آنٍ واحد لتؤكد ضرورة توفير الاعتمادات المالية الكافية، بحيث تكون قادرة على النهوض بالخدمات والبرامج الصحية، وكذا قادرة على معالجة أية مشكلات صحية جديدة قد تظهر في المستقبل.

إذن:

ما هو الاقتصاد الصحي؟ هل هو فرع جديد من الطب، أم من العلوم الاقتصادية، أم مزيج من الاثنين، أم هو علم خاص ومميّز؟ وبمن يهتم بالاقتصاديين أم الأطباء، بالإحصائيين أم المختصين، بعلوم الرياضيات أم بعلوم الاجتماعيات؟!

فالصحة تدخل في مجال الطب وهدفها الإغاثة والعناية بالمريض، وذلك بالاستناد إلى الأخلاق المهنية للأطباء، أما الاقتصاد فهدفه هو المعرفة الموضوعية للظواهر ذات الارتباط بالاستهلاك والإنتاج والتوزيع والموارد على ضوء التكلفة.

ومن ثم، فكيف نجمع بين هذين الاختصاصين المتناقضين ظاهرياً من حيث المفهوم؟!

بداية، ينبغي أن نتذكر تطور المشاكل الصحية، إذ قبل خمسين عاماً كانت المشاكل الصحية والأمراض، لا تستدعيان النظر إليهما لا من الوجهة الاقتصادية، ولا حتى من الوجهة التي تهم المجتمع، عدا الأمراض الوبائية، فلقد كان الطب طباً فردياً.

وفي بداية هذا القرن، أصبح الهدف الأساسي هو وضع نظام للتأمين الطبي، وذلك لصالح المعوزين والعاجزين خاصة. والهدف الثاني هو تنمية وتطوير شبكة مستشفيات ومؤسسات للعناية والوقاية تسمح بدورها بنشر التقنية الجديدة المعروضة من خلال العلوم الطبية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يقول د.محمد عبيدو في كتابه المتميّز: «مدخل إلى التخطيط الاقتصادي الصحي»: «في أقل من نصف قرن انتقلت المشاكل الصحية من الحيز الفردي إلى الحيز الجماعي».

ومن ثم، فينبغي أن نحلّل وبأسلوب علمي طبيعة الظواهر ذات الصلة بالاستهلاك الطبي لتكاليف السلع والخدمات المستخدمة في قطاع الصحة وإدارة مؤسسات الخدمات التي تتنافس في الحماية الصحية. وهذا هو المبرر الأول لظهور الاقتصاد الصحي.

ويترتب على هذا مبرر ثان، يتمثل في أهمية توفير الموارد الصحية الكافية لتحقيق المشاريع الصحية اللازمة لرفع المستوى الصحي.

إنَّ هناك مجموعتين كبيرتين من الدراسات الاقتصادية الممكن عملها: تلك التي تحاول تحديد القسم الملائم تخصيصه للقطاع الصحي داخل مجموع اقتصاد البلد، حيث نهتم بتحديد معايير الاختيار بين الصحة والقطاعات الكبيرة الأخرى للاستثمار الجماعي كالزراعة والصناعة والنقل.

ويبدو أنه من المتعذر تنفيذ مثل هذه الدراسة في الوقت الحاضر.

وذلك بسبب غياب وحدة قياس تبيّن الفوائد ـ التكاليف للاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث إن الوحدة المالية يصعب استخدامها في نطاق الصحة وخاصة أنه لا يوجد سعر للصحة.

أما المجموعة الثانية من الدراسات الاقتصادية فهي تلك التي تحاول تحديد نصيب كل قسم من أقسام القطاع الصحي من مجمل الموارد المخصّصة لهذا القطاع ككل.

حيث نهتم بالاختيارات الداخلية الملائم عملها ضمن القطاع الصحي، وهدفها تحديد سلّم الأفضلية لنماذج مختلفة من الأعمال، فهل نبدأ بالعناية في المستشفيات أولاً أم بالعناية الطبية المتنقلة (كالتلقيح)، أم بالطب المهني

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المتعلق بحوادث العمل؟ وهل نركز الجهود الصحية لصالح فئة من السكان (كالقوة العاملة مثلاً) أم لفئة أخرى من السكان (كالمسنين). وهنا، نستطيع أن نتساءل على سبيل المثال، كيف توزع الجهود الجماعية بين العناية والوقاية والبحث العلمي الطبي؟!

ويبدو أن هذه الدراسة أكثر صلابة وعقلانية من الدراسة الأولى التي تهتم بتحديد معايير الاختيار بين الصحة والقطاعات الكبيرة الأخرى.

إنَّ من أهم ما ينبغي مراعاته ما يسميه الاقتصاديون «العقبات»، ويعني هذا القيود التي تفرض علينا الوسائل والإمكانيات الجاهزة من الكادر الطبي، والأدوات، والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ الإنشاءات والموارد المالية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

حوادث الطرق

لقد أصبحت مشكلة المرور مشكلة متفاقمة في معظم بلدان العالم، ولقد امتدت آثارها إلى أغلب المجتمعات المعاصرة، حتى غدت مشكلة عالمية تعاني منها كثير من المجتمعات الغنية المتقدمة والصناعية، وأيضاً الدول النامية والفقيرة، ولقد ازداد الاهتمام بمواجهة هذه المشكلة بالنظر لآثارها المختلفة، خاصة من الناحية الاقتصادية المؤثرة على الإنتاج بصورة مباشرة، ومن الناحية الاجتماعية التي تمس حياة الأفراد اليومية وما ينجم عنها من إصابات وأمراض مختلفة.

والحقيقة، أنه رغم الجهود الكبيرة التي تقوم بها مختلف الدول لمواجهة مشكلات المواصلات فيها، فإن كثيراً من تلك الدول ما زالت تعاني منها ومن آثارها المختلفة، بل إن الإحصاءات المختلفة تشير إلى تزايد حدتها ومعدلات آثارها السلبية وأوجه المعاناة منها ومن مخاطرها، وذلك نتيجة التقدم المستمر الكبير في تطور شبكات الطرق وزيادة الأنشطة الإنسانية في المجالات المختلفة، خاصة الصناعية والتجارية وارتفاع أعداد المركبات وزيادة كفاءتها.

فقد قرّر الخبراء أن الدول تخسر على المستوى الوطني مئات الملايين من الأموال نتيجة لمشكلات المرور المتمثلة في فقد ساعات العمل المنتج وزيادة النفقات المستنزفة في معدلات الوقود وقطع الغيار واستهلاك الطرق، علاوة على ضعف الكفاءة الإنتاجية.

لقد أشارت الإحصاءات المختلفة إلى أن أكثر من مائة ألف شخص يلقون حتفهم في حوادث المرور كل عام في العالم، وأن هذا العدد في زيادة مستمرة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يقول د.محمد شفيق في كتابه «التنمية والمتغيرات الاقتصادية»: «لقد اهتمت الدول بمواجهة هذه المشكلة اهتماماً كبيراً، وهناك مجهودات ضخمة بذلت على المستوى المحلي والعالمي لمواجهة مشكلات المرور».

كما استأثرت مشكلة المرور بالكثير من الجهود الدولية والمحلية التي تتمثل في عقد المؤتمرات والندوات وإجراء الدراسات والبحوث التي تبحث في مشكلة المرور من مختلف الجوانب والأبعاد، وتحذر من عواقبها، وتقترح الحلول العلمية للقضاء عليها من خلال نقل التقنية من الدول المتقدمة بوسائلها المتطورة في هذا المجال.

ذلك، لأن حوادث المرور تُعدُّ واحدة من أهم المشكلات التي تعيق التنمية في المجتمعات الحديثة، لما لها من آثار ضارة ومؤثرة في اقتصاد الدولة وكيانها الاجتماعي وأمنها الوطني، هذا فضلاً عن نتائجها العميقة بالنسبة للأفراد والأسر.

وقد أشارت معظم الدراسات إلى أن عدد الأشخاص الذين تفتك بهم حوادث المرور كل عام يفوق عدد أولئك الذين تفتك بهم سائر الحوادث الإجرامية الأخرى في المجتمع.

كما أن قيمة الخسائر الاقتصادية التي تسبّبها تكاد تعادل الخسائر الاقتصادية الأخرى التي تسبّبها الحوادث التي تحرص الشرطة على منعها.

بل إنها قد تتجاوز في كثير من الأحيان مجموع ما تتكبده الدولة من أموال في إدارة أجهزة الشرطة ذاتها، كما تفوق أعداد ضحاياها ضحايا الأوبئة التي تصيب المجتمعات في كثير من الأحوال، الأمر الذي حدا بمنظمة الصحة العالمية إلى أن تطلق على هذه الخسائر «وبائيات حوادث المرور».

إن حوادث المرور تهدر أكثر فئات المجتمع شباباً، وتستنفذ أكثرهم قدرة على الإنتاج والعطاء وتحقيق التنمية في البلاد، وهو أمر يمكن معه أن نستنتج

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إلى أي حد تؤثر مشكلات المرور بوجه عام وحوادث المرور بوجه خاص على التنمية في المجتمع.

هذا، بخلاف الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن حوادث المرور متمثلة في التكلفة الاقتصادية الفاقدة نتيجة اختناقات المواصلات والتراكم في حركة المرور وعمليات الإخلاء للحوادث وتحويل الطرق فضلاً عن التلفيات التي تحدث في المركبات والمنشآت.

فقد دلّت الإحصاءات على ازدياد حوادث المركبات في الطرق السريعة وتفاقم نتائجها، ونتيجة لجسامة تلك الحوادث وتعددها، فقد بدأت كثير من الدراسات في توجيه الاهتمام إليها بالنظر للآثار الجوهرية لتلك الحوادث على الاقتصاد الوطني وسلامة أبناء المجتمع وبالتالي تأثيرها السلبي على التنمية.

لقد فرضت مشكلات المرور في الحقيقة نفسها على مجتمعات العالم المعاصر وبرزت بصورة واضحة بتزايد التقدم وارتفاع أعداد المركبات وزيادة السكان، حتى غدت مشكلة عالمية في أسبابها وآثارها ومعالجتها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

سباق التسلح

إن الإنسانية في خطر، فالإنسان لم يتملك قبلاً وسائل تدمير مماثلة ولم يسيطر القلق على مستقبل العالم كما هو عليه الأمر اليوم.

فالعنف موجود في حياة الدول كما في حياة الأفراد، والوضع الدولي الجديد يتصف بسلسلة من فقدان التوازن الخطير على السلام الدولي.

إن مخاطر اتساع الخطر وشموله متزايد في هذا العالم الذي يزداد اضطرابه يوماً فيوماً. وإن هذا التراكم في التناقضات يزيد اضطراب الأمن خطورة ويشجع على تسارع السباق نحو التسلح.

حيث تجاوز الانفاق الدولي على سباق التسلح مليون دولار في الدقيقة، أي أكثر من ٥٥٠ مليار دولار في عام واحد. وشغلت صناعة السلاح أمريكا وروسيا بنصف المجموع العالمي، وتتابع صراعها حتى في الفضاء بواسطة ٣٠٠ منصة إطلاق صواريخ.

وقد نشر المعهد الدولي للأبحاث عن السلام في استوكهولم هذه الأرقام المخيفة في تقريره السنوي.

هذه الأرقام ـ في الحقيقة ـ التي تمثل صورة للواقع تشكل تهديداً خطيراً. فهي أكثر بعشرين مرة من مجموع المساعدة العامة للبلدان النامية.

إن ما يقلق أكثر هو حصة العالم الثالث في هذا التسلح. فقد ازداد على نحو: ٣٪ في الخمسينات ووصل إلى ٩٪ في السبعينات، وأصبح ١٦٪ في الثمانينات، و٢٠٪ في التسعينات.

فالجهد الحربي في البلدان النامية قد ازداد بشكل كبير، وهذه النسبة المتزايدة لم يصل إليها أي من البلدان الغنية: فهي تتجاوز نسبة تزايد الناتج

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الوطني الإجمالي للبلدان النامية، حيث يجري التسليح على حساب سكان هذه البلدان.

يقول الأستاذ علي أورفلي في كتابه «العالم في خطر»: «إن للدول الصناعية حصة كبرى في المسؤولية باعتبارها أصبحت تجار سلاح، فهي تسهم من جهة في سباق التسلح ضمن منظور نزاع محتمل بين الغرب والشرق. ومن جهة ثانية، فهي البائع الرئيسي للسلاح إلى بلدان العالم الثالث».

إن حوالي ١٣٠ حرباً التي اندلعت منذ الحرب العالمية الثانية، قد جرت في بلدان العالم الثالث، ومعظم الأسلحة المستخدمة فيها تم الحصول عليها عن طريق التجارة الدولية للسلاح.

لقد لاحظ «روبيرت مكنمارا» رئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير سابقاً أنه من بين ٣٨ بلداً ذات دخل سنوي أدنى من ١٠٠ دولار للفرد، فإن ٣٢ بلداً منها قد عانت من نزاعات شديدة خلال الفترة الأخيرة، وهي تقدم صورة لبلدان متخلفة تشكل سوقاً لاستهلاك السلاح، وأيضاً للمعارك في الوقت نفسه.

إن المبالغ المخصصة للإنفاق العسكري لا تزيد كثيراً عن كلفة التزود العالمي من النفط، ولو خصصت هذه الأموال لإيجاد فرص عمل لأمكن القضاء على البطالة في العالم.

فضلاً عن ذلك، فإن التسلح المفرط في بعض المناطق يمكن أن يثير المخاوف على المدى القصير، من اندلاع نزاعات جديدة.

إذن: لماذا سباق التسلح؟!

إن آلية سباق التسلح تقوم على إدارة قوة الخصم، والأغرب من ذلك على مفهوم التوازن أيضاً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن ثم، سباق التسلح هو نتيجة إرادة وتصميم.

في المقابل، فإن التوازن ضروري للحفاظ على السلام.

ومع ذلك، فإن المغالاة في تقدير قوة الخصم يعني تطوير الدفاع في بلد معين، إذ يوجد في أنحاء العالم كافة مجموعات ضغط تسهم في هذه المزايدة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وللأسف، فإن إحدى العقبات الرئيسية للحد من سباق التسلح تكمن في الأعداد الكبيرة من الباحثين الذين تموّل أعمالهم من الميزانية العسكرية في البلدان العظمى. والمبالغ المخصصة لهم أعلى من تلك التي يمتلكها الباحثون من أجل الأغراض السلمية وخاصة الأبحاث حول الصحة العامة.

وإذا كان سباق التسلح نتيجة للشعور بفقدان الأمن لدى بعض الدول، والبحث عن السيطرة الجغرافية والسياسية المتزايدة بالنسبة لبعضهم الآخر، فإنه من نظر آخرين يجد تبريراً له في دوره الاقتصادي.

ومن ثم:

هل تلعب معامل السلاح دوراً حاسماً في مسألة البطالة؟

ونأخذ مثلاً دولة غربية غنية (فرنسا)، حيث يعمل ٣٠٠,٠٠٠ شخص في القطاع العسكري، سواء في القطاع الخاص، أو في القطاع العام، ومع ذلك لدينا أكثر من مليوني عاطل عن العمل، من ناحية أخرى يعمل أقل من ثلث العاملين في قطاع التصدير.

إن الآثار التقنية لصناعة الأسلحة مهمة. ومن ناحية أخرى، فإن سباق التسلح يولد في حد ذاته تأخيراً وتوترات.

منذ بداية القرن والإنسان يحاول جاهداً إيجاد الأسلحة الأكثر فتكاً، فالقذائف المباشرة لم تعد تكفي.

لذا، ظهرت الغازات أثناء الحرب العالمية الأولى، وبدت آثارها مخيفة للمحافل الدولية حتى منع استعمالها في قواعد الحرب.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية ظهر سباق آخر يتلخص في الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن الوصول إلى العدو وإيقاع أكبر إصابة ممكنة في صفوفه؟ وكان أن طورت القذائفُ الموجهة التي تمتلك قدرة اختراق الحاجز الدفاعي الجوي، وحول هذا السلاح جمع الحلفاء قواهم العلمية، وكانت نتيجتها ما حدث في «هيروشيما».

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التلوث

لقد أصبحت الحياة في العصر الحديث أكثر تكلفة والمتطلبات الكمالية أكثر منها في العصور الماضية، مما يعني أن الإنسان قد أصبح أكثر مسؤوليات، لأنه مطالب بدفع تكاليف معيشية متصاعدة التكاليف بلا ضوابط كافية، وذلك لأنه يُحمّل نفسه مزيداً من الأعباء والهموم التي كان من الممكن تجنّبها.

فعلى سبيل المثال، أصبح الإنسان يشقى لكي يدبّر ثمن جهاز التكييف ويتحمل تكاليف صيانته وتشغيله، وبعد ذلك يصبح مُعرضاً لما يسمى بأمراض التكييف، ولقد نشأت في الطب أقسام لعلاج أمراض التكييف. فجهاز التكييف والجو المكيّف يمثلان البيئة المناسبة لنمو وتكاثر الميكروبات.

إن جهاز التكييف ملوّث حراري وصوتي مباشر للبيئة، وملوث غازي غير مباشر، لأنه في الغالب يعمل بكهرباء نتجت عن حرق وقود يلوث البيئة.

وفي النهاية، تكون النتيجة سلبية على صحة الإنسان وعلى اقتصاديات حياته.

هذا وغني عن القول إن التكييف قد يلزم في بعض الظروف كغرف العناية المركزة، أو في المناطق ذات الطقس القاسي، ولكنه في أغلب الحالات يستخدم للوجاهة وبتأثير العادة والتقليد والرغبة في الترف الزائد.

وخطورة التلوث تكمن في استمراريته وتراكم آثاره بمرور الوقت، أي أن الضرر ليس فورياً، لكن هذا التراكم الهادىء المتشابك يسبّب كارثة.

وعلى الجانب الآخر، فعائد مكافحة التلوث ليس فورياً ولا خصوصياً ولا مباشراً، في حين أن عوام الناس والكثير من الفنيين يتعجلون الفوائد الشخصية المباشرة، ولذلك لا تأخذ مشكلة التلوث الاهتمام الذي تستحقه في فكر الناس.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويترتب على ذلك العديد من الخسائر العامة مثل:

١ ـ تدمير الموارد البشرية وخفض إنتاجيتها الحيوية.

٢ ـ كثرة الغياب عن العمل.

٣ ـ زيادة أعباء العلاج والاستشفاء.

٤ ـ تلاشي الابتكار والإبداع.

٥ ـ تأزم المشكلات الاجتماعية والنفسية.

٦ ـ إتلاف الغطاء الأخضر للأرض.

٧ ـ تضرّر الأحياء المائية والحيوانية.

ونظراً لدقة وخفاء آثار التلوث، وتداخل تأثيراته مع مؤثرات أخرى، لم يتم التوصل حتى الآن لأساليب يمكن أن تحدد بدقة تكاليف التلوث وعوائد مكافحته. والتوجهات الاقتصادية التقليدية دائماً تركز على الربح والربح المحدد والمباشر والخاص والملموس.

وعلى العموم، فقد أصبحت المشكلة تشكّل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني من ناحية زيادة الاعتمادات المالية اللازمة للعلاج وتوفير الأدوية استقطاعاً من اعتمادات قطاعات أخرى في مجال الخدمات العامة والانتاج، كما أن التلوث يؤدي أيضاً إلى إضعاف مساهمة المواطنين في تنفيذ خطط التنمية نتيجة تدهور الحالة الصحية بفعل التلوث في المقام الأول.

يقول د.هاني مكروم في كتابه «الهندسة البيئية»: «بعد ظهور آثار التلوث للعيان، وإدراك بعض العقلاء لمدى خطورة التلوث على مستقبل الأرض، أخذت جماعات الضغط تلعب دورها».

ورغم الاهتمامات العديدة بقضايا البيئة على مدى النصف الثاني من هذا القرن، بَيْد أنه يمكن اعتبار عام ١٩٦٩ م هو بداية الاهتمام الدولي الفعلي بمشكلات البيئة، حيث بدأت مناقشتها في المحافل والاجتماعات الدولية.

وتمخضت تلك المناقشات المحلية والدولية عن انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية من أجل التحذير من مخاطر تلوث

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

البيئة، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي، وسواء أكانت محلية أو عالمية، وسواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية وأصبحت دولية.

لقد تأثرت البيئة سلباً بالأنشطة التقنية الحديثة التي تحاول خلع الإنسان من جذوره وإبعاده عن طبيعته السوية.

وقد أصبح إنسان اليوم، وللأسف، مخلوقاً عدوانياً يعيش في جو اصطناعي رطب مكيّف، صيفاً وشتاء، ويأكل مركّبات اصطناعية ويشرب محاليل ملونة أذيبت فيها مواد كيميائية، وتستقبل حواسه إشارات مسمّمة تتحكم في سلوكياته وتطوه فكره وفقاً لمخططات أغلبها شيطاني خبيث.

لقد أصبح تلوث البيئة حقيقة واقعة يلمسها كل مَنْ يعقل ما حوله، وتعاني منها حتى العجماوات، ولكن بعض الناس قد لا يدرك مدى خطورتها، لأن أثرها يتراكم ببطء، والناس عموماً لا تشعر إلا بالتغيّر الحاد المباشر.

فأمسى موضوع البيئة وتلوثها والأخطار الناجمة عن ذلك في مقدمة القضايا التي تشغل فكر العقلاء، وقليل ما هم في هذا الزمان.

إن تلوث البيئة في عصرنا هذا تعتبر مشكلة عديدة الأبعاد، ومعالجتها لم تعد تحتمل التأجيل، لأنها باهظة التكاليف، وتمثل خطورة كبيرة على صحة الإنسان، وعلى مستقبل الإنسانية والأحياء على ظهر الأرض.

فقد بدأت آثاره تتراكم على الصحة العامة والاقتصاد العام، وأفرز نتيجة ذلك مجموعة من التأثيرات السلبية الضارة جسدياً ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً، على المستوى الوطني وكذا على مستوى العالم كله، شماله وجنوبه، غنيه وفقيره.

مما قد يعني إقدام البشرية على الانتحار البطيء، وذلك نتيجة التطور الصناعي المتسارع بلا ضوابط منذ تصاعد الأنشطة الصناعية في القرن التاسع عشر، لأن المال أصبح الهدف الذي يتصارع عليه وحوش الغابة.

ومن ثم، فقد أصبح التلوث يُحمّل الناس تكاليف عديدة، ليس من أجل إشباع الحاجات، ولكن من أجل تخفيف المعاناة وتحجيم المشكلة وأضرارها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفقر

تظهر نتائج الفقر الاقتصادية عادة من خلال تتبع الحسابات الوطنية للدول الفقيرة التي تظهر بعض المؤشرات عن انخفاض الايرادات العامة وحدوث عجز مزمن في ميزانية الدولة، وعن انخفاض حجم الصادرات الوطنية وحدوث عجز مزمن في ميزان المدفوعات. وكذلك بعض المؤشرات التي تبيّن انخفاض القوة الشرائية للنقود داخلياً (التضخم)، وخارجياً (سعر الصرف) وأعباء الديون الأجنبية.

ومن البدهي، أن يترتب على فقر شعوب العالم الرابع ضآلة حجم وقيمة الصادرات وزيادة حجم وقيمة الواردات التي تسدّد بعضاً من قيمتها بواسطة صادرات السلع الأولية أو المواد الخام التي قد توجد لدى بعض هذه الشعوب، وفي نهاية المطاف، يعني ذلك تفاقم عجز ميزان المدفوعات لتلك الدول الفقيرة.

وغير خاف، أثر تدهور شروط التبادل التجاري للدول الفقيرة التي أصبحت سمة مميّزة لعلاقات التبادل التجاري بين الأغنياء والفقراء منذ بداية القرن الماضي، إذ ترتب على تدهور القوة الشرائية لأسعار صادرات الدول الفقيرة نتيجة التضخم العالمي في الوقت الذي اتجهت فيه أسعار الواردات من الدول الغنية إلى الارتفاع، أن أصبحت شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول الفقيرة، وانعكس ذلك على موازين المدفوعات، فتفاقم العجز لدى الدول الفقيرة.

ولما كانت الدول الفقيرة تفتقر إلى وجود موارد اقتصادية كبيرة أو صناعات قوية قادرة على غزو الأسواق العالمية، فقد اضطرت إلى الاستدانة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

من الخارج لتغطية الفرق بين حصيلة ما تصدره وقيمة ما تستورده سنوياً من الدول الغنية. وأخطر أنواع الاستدانة ما كان متعلقاً بالغذاء والسلاح اللذين أحكما كلاً من التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية للدول الاستعمارية الكبرى.

يقول د.حمدي عبدالعظيم: «في ظل اتجاه أسعار الفائدة العالمية على القروض في الارتفاع، فقد باتت أعباء خدمة الديون الخارجية هماً ثقيلاً يجثم على قلوب وعقول الشعوب الفقيرة ومهدِّداً لها بخطر المجاعة إذا ما عجزت عن السداد أو إذا ما أرادت تحقيق الاستقلال السياسي وعدم الانحياز».

ولعل المتأمل يستطيع أن يتبين مدى التلازم بين أعباء خدمة الديون الخارجية ومتوسط أسعار الفائدة العالمية التي تقترض بها الدول الفقيرة من الدول الغنية.

وغير خاف ارتفاع أعباء خدمة هذه الديون على حصيلة صادرات هذه الدول من السلع والخدمات حيث تلتهم أعباء خدمة الديون ما يتراوح بين ١٠٪ ـ ٣٠٪ من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

إن الإحصائيات الدولية المنشورة لا تشتمل على الديون العسكرية والديون قصيرة الأجل التي لا تضمنها الحكومات، وفي حالة إضافة أرقام هذه الديون تغدو مشكلة المديونية الخارجية رهيبة للغاية.

ويزيد الأمر سوءاً الاتجاه نحو ارتفاع نسبة الديون الخاصة وانخفاض الديون الرسمية التي تمنح عادة بشروط ميسّرة وبتكلفة قليلة، إذا ما قورنت بالديون الأجنبية الخاصة.

ونظراً للأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الشعوب الفقيرة، فكثيراً ما تعجز الحكومات الفقيرة عن سداد ما يحل موعد استحقاقه من

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ديون خارجية فتضطر إلى طلب إعادة جدولة الديون. ويؤدي ذلك في الحقيقة إلى زيادة أعباء الديون الخارجية أكثر من ذي قبل نظراً لاضطرارها إلى دفع فوائد تأخير على الأقساط التي تطلب تأجيل دفعها، وعادة ما تكون أسعار هذه الفوائد أكبر بكثير من أسعار الفائدة الاسمية على القروض التي يعاد جدولتها.

وفي ظل عدم كفاية موارد الدول الفقيرة لاحتياجات المواطنين، اتجهت القوة الشرائية للنقود إلى التدهور مع كل زيادة في الأسعار المحلية التي تأثرت كذلك من التضخم العالمي، فاستوردته مع ما تحصل عليه من سلع وخدمات من الخارج، كما أدى الانزلاق إلى هاوية الديون الخارجية في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية على القروض إلى ارتفاع تكاليف الانتاج المحلي، ومن ثم المساهمة في زيادة الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية.

وقد أوضحت الدراسات الاجتماعية أن المجتمعات الفقيرة التي تنتشر بها صنوف من الجرائم والأمراض الاجتماعية تختلف عن تلك التي توجد في المجتمعات المتقدمة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تضييب الأرقام

هل نستطيع أن نغادر لغة الكلام لنبحر مع لغة الأرقام؟!

أظن ـ والكلام للدكتور محمد الرميحي ـ أن هذا ممكن، خاصة في عصرنا الذي تسوده التقنيات العالمية التي اعتمدت على الأرقام اعتماداً تاماً، حتى غدت تشكل لغة ورؤية حاسمة لا تحتمل التأويل.

ولكن، ورغم هذه الأهمية، إلا أننا ينبغي أن نحذر ونحتاط خوفاً من تضليلها، إذ ربما جاءت بوجه غير وجه الحقيقة.

ومع ذلك، تبقى هذه اللغة مع الذين يحسنون التعامل معها، أصدق أنباء من الأقول العائمة.

يقول الأستاذ محمود المراغي: «لا أظن أن هناك فترة في التاريخ تمّ فيها التعبير عن أحوال البشر بالأرقام بقدر ما حدث في آخر حقبتين».

ولا عجب، فقد كانت سنوات الانتقال من قرن إلى قرن غنية بالأحداث، وغنية أيضاً بنشاط منظمات دولية أفرزت أدبيات تعبّر عن الأبرز في هذا العالم، ابتداء من الحروب وكم تكلف، والسلام وكم يساوي، وامتداداً لحرب الإيدز وحرب المخدرات وملوثات البيئة والملفات السوداء للشره الاستهلاكي واستنزاف الموارد الطبيعية القابلة للنضوب والانحرافات السلوكية الاقتصادية المتنوعة الأخرى.

وغني عن البيان أن استقبال القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة، ينبغي ألا يقتصر على إطلاق الشعارات والأشعار، بل ينبغي أن يكون

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

استقبالاً محاطاً بالحذر، وهذا يتطلب منا وقفة مع ذاتنا بغية إعادة حساباتنا ومعرفة واقعنا على حقيقته، وهذا يحتاج إلى أن نولي لغة الأرقام أهمية خاصة لمواكبة عصر التقنيات.

وفي حقيقة الأمر، فإن الأرقام دائماً تحمل في إشاراتها معانٍ مهمة تتطلب قراءة متأنية قبل اتخاذ القرار.

ويمكن القول إن الأزمات التي تقع فيها البشرية ما كانت إلا بسبب تغييب الأرقام.

وفيما لو توقفنا مع بعض الأرقام التي استخلصها الإحصائيون حول قضايا عربية وعالمية، لفوجئنا بأرقام يمكن القول إنها محزنة ومؤلمة، وخاصة حين تكشف الأرقام بعض عجائب هذا العالم محجوبة عن العيون.

إن الأرقام تحمل لنا كثيراً من العجائب الرقمية التي تستدعي أن نضع خلفها علامات استفهام ليس طلباً للحلول بقدر ما نطلب تبريراً لها، فكيف يحتوي عالمنا على ٣٥٨ مليارديراً تتكدس الأموال في خزائنهم فيما يزداد الفقر تفشياً في مختلف أنحائه، فأين القيم الإنسانية التي تدعو إلى حياة تليق بالإنسان؟!

والأرقام كذلك تبيّن أن عدد العرب وصل في منتصف التسعينات إلى ٢٥٥ مليون نسمة بينهم ٧٣ مليوناً يعيشون تحت خط الفقر، و١٠ ملايين يعانون من نقص التغذية، ووسط هذه الأحوال التعيسة تنشط الهجرة، والسعيد الذي يستطيع كسر القمقم وفك القيود لينطلق من الجوع والقهر نحو حياة أفضل.

ففي القرن الجديد، سوف تبرز محاولة من ينتج ومن لا ينتج نفطاً، فاحتياطي النفط في كثير من البلدان سوف يصبح صفراً، وسوف تجف الآبار وتبحث البشرية عن مورد جديد.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وفي القرن الجديد، سوف تتأكد ظواهر بدت في الأعوام الأخيرة من القرن العشرين، ومن أبرز هذه الظواهر ما يمكن تسميته «أفول الحكومات» سوف يصبح العالم كتلة كبيرة من الفقراء، وكتلة صغيرة من الأغنياء، والكتلة الأخيرة ستنتظم في شركات متعددة الجنسية تحرسها حكومات تدعي السيادة!!

آن لنا الآن أن نقف قليلاً مع لغة الأرقام؟!!

في دراسة قام بها مركز دراسات الوحدة العربية لاستشراف مستقبل الوطن العربي حتى عام ٢٠١٥م اتضحت حقائق كثيرة من الماضي والحاضر، كما برزت توقعات كثيرة مثيرة حول المستقبل.

وقد سجلت الدراسة عدداً من الأرقام المهمة التي تعطي مؤشرات مذهلة.

إذ خلال العقدين ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥م تضاعف عدد سكان الوطن العربي. وتضاعف متوسط الدخل مرتين، وزاد حجم المدن ثلاثة أضعاف، وعدد المدارس والجامعات وقدرتها الاستيعابية أربعة أضعاف، أي أن هنا نمواً مادياً يسبق نمو السكان باستمرار.

وتقول الأرقام إن الشرق الأوسط هو الأفقر مائياً بالقياس للعالم كله، حتى إفريقيا جنوب الصحراء والتي تعرضت كثيراً لأزمات الجفاف والتصحر، تملك موارد مائية أكثر.

إذ وفق أرقام البنك الدولي فإن الأكثر ثراء في العالم من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية الداخلية والمتجددة في البلدان المختلفة هي أمريكا اللاتينية والتي يزيد متوسط نصيب الفرد فيها على المتوسط العالمي أكثر من ثلاث مرات. أما ذيل القائمة فهو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي لم يتجاوز فيه المتوسط ١٠٧١ متراً مكعباً من المياه العذبة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أيضاً، فإننا إذا نظرنا إلى نوعية النشاط واستخدامات المياه كمؤشر على مستوى التقدم فإننا نجد أوروبا قد استخدمت ٤٢٪ من مسحوباتها المائية في أغراض الصناعة ونسبة قريبة من ذلك في أغراض الزراعة.

وعلى العكس تجيء المنطقة العربية لتستهلك ٨٩٪ من هذه المياه للزراعة، و٥٪ فقط للصناعة. أما الاستهلاك المنزلي، والذي يشمل المتاجر والمرافق العامة، فإنه لا يحتل عندنا نصف ما يحتله في أوروبا، حيث تقف النسبة عند ٦٪ فقط من المياه.

وتقول بعض الأرقام إن خسائر الاقتصاد العالمي من التدخين بلغت مائتي مليار دولار. ومع ذلك فإن الخسائر لا تمنع شركات السجائر وخصوصاً السبع الكبرى في العالم من أن تواصل التجديف ضد التيار، فكلما زادت حملات التوعية بأخطار التدخين، وكلما اشتدت حملات الدعاية لمقاطعة السجائر، زاد نشاط شركات التدخين لكسب مستهلك جديد.

مائتا مليون امرأة تدخن، مقابل أكثر من مليار رجل. أليس ذلك مغرياً لشركات السجائر؟!!

جاء في أحد تقارير البنك الدولي «التنمية في العالم ١٩٩٢م» إشارة لسبعة أنواع من المشاكل البيئية تتعلق بالماء والهواء والمناخ والتربة والنفايات وإزالة الغابات والتنوع الحيوي في العالم.

ويقول التقرير: «إن هناك بحاراً تحتضر وأنهاراً في طريقها للاختفاء، وملوثات تنتشر براً وبحراً وجواً تخنق وتسرطن وتدمر وتستنزف».

وفي تقرير آخر عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٥م تأتي إشارة واضحة لقضية اتساع الفرق بين الفقراء والأغنياء وإمكان أو عدم إمكان لحاق الفريق الأول بالفريق الثاني، يقول التقرير: «إن نسبة دخل الفرد في أغنى البلدان بالقياس لأفقر البلدان قد زادت بشكل مطرد».

إذ بين عامي ١٨٧٠م و١٩٦٠ أخذت العلاقة بين الاثنين شكلاً آخر، حتى

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أصبح متوسط دخل الأكثر ثراء يعادل متوسط دخل الأكثر فقراً بمقدار ٣٨ ضعفاً. ولكن، في عام ١٩٨٥م أي بعد ربع قرن من عام ١٩٦٠م، أصبحت النسبة (١ ـ ٥٢) أي أن دخل الأثرى يزيد على الأفقر بمقدار ٥٢ ضعفاً!! والبون يزداد اتساعاً.

ومن ثم، فلم تعد قضية الفقر خارج جدول أعمال العالم، إذ وفقاً لأرقام البنك الدولي أيضاً فإن الفقراء فقراً مدقعاً الذين يقل متوسط دخل كل منهم عن دولار يومياً يزيد عددهم على المليار نسمة.

وجاء في تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية ١٩٩٦م: «تبدو ظاهرة العسكرة واضحة، فالدول العربية هي الأعلى إنفاقاً في العالم كله على الجانب العسكري».

وبينما يبلغ متوسط ما ينفقه العالم كنسبة مئوية من الناتج المحلي على الجوانب العسكرية ٣,٢٪، فإن الإنفاق على الدفاع في الدول العربية قد بلغ ٧,٦٪ من الناتج المحلي.

وللأسف، فإن العالم لعبته السلاح، فمنذ أن أصبح التسليح تجارة وصناعة، ومنذ أن أصبح عائده جزءاً مهماً من اقتصاديات الدول، منذ ذلك الوقت، صار الخلط شديداً بين التجارة والسياسة وبين السياسة والحرب.

وفي كل الأحوال، فقد نمت تجارة السلاح، وأصبحت المعاهد العلمية معنية برصد اتجاهاتها، وتوقفت هذه المعاهد أمام العالم الثالث، الذي يعاني الفقر والعوز.

ففي إحصاءات معهد «سيبري» باستوكهولم ورد أن واردات العالم الثالث من السلاح قد قفزت لأكثر من ستة عشر ضعفاً، حتى إن واردات السلاح أصبحت في نهاية التسعينات تقدر بأكثر من ١٥٠ مليار من الدولارات.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وبقراءة عكسية للأرقام نستطيع أن ندرك مغزى ما يجري في الشرق الأوسط.

وفي احصائيات الأمم المتحدة حديث آخر عن الفرار من الأوطان، حيث إن هناك ١٧ مليون لاجىء في العالم. وللحقيقة، فإن الأرقام تتجاوز ذلك بكثير، فاللجوء السياسي جزء صغير من حالات الفرار.

تقول الأرقام أيضاً إنه في عام ١٩٦٠م كان أغنى ٢٠٪ من سكان العالم يحوزون ٧٠٪ من دخل العالم، لكنهم في عام ١٩٩٠م أصبحوا يحوزون ٨٥٪ من هذا الدخل.

وفي تقرير صادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٩١م، ذُكر أن ديون العالم الثالث عام ١٩٩٠م قد بلغت ١,٢ تريليون دولار، أي ١٢٠٠ مليار من الدولارات. وتنبأ التقرير أن تظل أعباء الديون ثقيلة ومرهقة لعشرات السنوات القادمة.

وطبقاً لأرقام البنك الدولي عام ١٩٩١م، فإن الغذاء يستهلك نصف حجم الإنفاق العائلي، وربع الإنفاق كله يتجه للخبز والدرنيات، أما الرعاية الطبية فلا تنال أكثر من ٣٪ من الاستهلاك وبما قد لا يزيد على ثلاثة دولارات في العام.

وتستمر لعبة الأرقام لتثبت الاستنتاجات المحزنة أنها لعبة الفقر والثراء، الفقراء يأكلون أقل، ويوجهون معظم دخلهم لرغيف أسود وقطعة من البطاطس، فالرغيف وقطعة البطاطس أو حفنة الأرز تلتهم معظم الدخل الضئيل. ومن ثم، فلا يبقى منه شيء للترفيه أو التثقيف أو السياحة.

ختاماً أقول ـ وبكل أسف ـ :

إنها أرقام فاضحة كاشفة محزنة مذهلة..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفصل الثاني

المخـــــــــدرات

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إن أصدق تحديد للمخدرات وأوضح تعريف لها، ما ورد عند كثير من العلماء والباحثين من حيث أنها: كل مادة خام أو مستحضرة (أي مصنوعة) تحوي عناصر منبّهة أو مسكّنة، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعوّد أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسمياً ونفسياً واجتماعياً.

والمخدرات استخدمت منذ أمد بعيد، بَيْدَ أن الإقبال على المخدرات في العصور المتأخرة بدأ يتزايد بشكل كبير، مما أقلق المصلحين والساسة ورجال التربية والتعليم.

وبنظرة فاحصة لتاريخ استعمال المخدرات، نجد أن أقدم الحضارات عرفت المخدرات الطبيعية، فالأفيون يرجع تاريخه إلى أكثر من أربعة آلاف سنة قبل الميلاد، حيث وجدت لوحة سومرية تدل على ذلك، وكان السومريون يطلقون على الأفيون نبات السعادة.

ثم استخدم المورفين في الحرب الأهلية الأمريكية لتخفيف آلام جرحى الحرب، ولكن الأطباء لاحظوا أن متعاطي هذا العقار أدمنوا عليه فأطلق عليه اسم مرض الجنود.

وفي عام ١٨٨٩م تمكّن عالم انجليزي من التعرف على مركب مستخرج من المورفين، واستخدمه في علاج مدمني المورفين، وبيع تحت اسم الهيروين، ولم يعلموا أنه أخطر من المورفين.

أما الحشيش فقد عرف منذ ٢٧٠٠ سنة قبل الميلاد عند الهنود والصينيين خاصة، وعرف الكوكايين منذ ٥٠٠ سنة قبل الميلاد في أمريكا الجنوبية حيث كان يتم مضغ أوراق نبات الكوكا.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويرجع تاريخ القات لعام ٥٢٥م حيث أدخله الأحباش إلى جنوب الجزيرة العربية.

وعلى وجه التحديد، لا يعرف تاريخ بدء ظهور المخدرات في بلاد المسلمين.

فشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يرى أنّ بدء ظهور الحشيشة بين المسلمين كان في أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة، حيث ظهرت دولة التتار.

ويقول الزركشي رحمه الله كان ظهورها على يد شخص يدعى حيدر، سنة خمسين وخمسمائة تقريباً، ولهذا سميت حيدرية، وذلك أنه خرج هائماً نافراً من أصحابه، فمرّ على هذه الحشيشة فرأى أغصانها تتحرك من غير هواء، فقال في نفسه هذا السر فيها فاقتطف وأكل منها، فلما رجع إلى أصحابه أعلمهم أنه رأى فيها سراً وأمرهم بأكلها.

وإذا كانت أنواع المخدرات كثيرة من مثل الحشيش والماريجوانا والأفيون والمورفين والقات والكوكايين والهيروين،. فإن أسباب انتشارها كذلك كثيرة من مثل البطالة والفراغ والفقر وتقليد الآخرين وقرناء السوء وأرباب الفساد وتجار الرذيلة والخواء الروحي.

إنّ المخدرات مضيعة للأوقات ومذهبة للعقول، ومتى ضيّع الإنسان أوقاته وذهب عقله فسيجرّه ذلك لتضييع أعظم ركن من أركان الإسلام ألا وهو ركن الصلاة.

كما أنّ الآثار الناجمة عن المخدرات خطيرة، وعلى سبيل المثال هناك آثار جسمانية كارتفاع في ضغط الدم، وسرعة في دقات القلب، واحتقان في العينين، وجفاف في الفم، ورعشة في اليدين، والتهاب في الشعب الهوائية.

وهناك آثار اجتماعية كالتفكك الأسري، وحالات الطلاق، وتشرّد

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأطفال، وانتشار الرذيلة، وتفشي الجرائم والسرقة، وأنواع عديدة من الفساد والمنكرات.

إنّ أيّ دولة تقاس قوتها ومكانتها بوضعها الاقتصادي، والمخدرات مدخل خطير لهزّ الاقتصاد في أي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية.

وتتضح الآثار الاقتصادية للمخدرات فيما يلي:

(١) إنّ مساهمة الفرد في الإنتاج يتوقف على قدرته البدنية، فإذا كان صحيح الجسم، متّقد الذهن، مستقيم الفكر، فإنه يكون لبنة صالحة في المسيرة الاقتصادية.

(٢) كثيرٌ ممّن يتعاطى المخدرات ويدمنها يصل بهم الإحباط النفسي من تأثير المخدرات إلى تخليهم عن أعمالهم ووظائفهم.

(٣) إنّ علاج مدمني المخدرات يحتاج إلى عيادات ومستشفيات نفسية صحية، وهذا يتطلب وجود أطباء ومتخصصين في هذا المجال، وهذا ولا شك يؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية.

(٤) تنتشر البطالة في المجتمع الذي يكثر فيه تعاطي المخدرات، وذلك لأن الكلّ مشغول بالمخدّر دون سواه، مما يؤدي إلى قلة إنتاج هذا المجتمع.

إنّ المخدرات صنوف استهلاكية ضارة، من شأن الإنفاق عليها أن يستنفذ جانباً من القوة الشرائية العامة، هذا الجانب يُعدّ ضياعاً، بمعنى أنه كان سيصرف على الضروريات لو لم يُصرف عليها.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

صناعة المخدرات

تعتبر المتاجرة بالمخدرات هذه الأيام أحد أكبر مجالات كسب المال في العالم، إذ تبلغ قيمتها حوالي ٥٠٠ مليار دولار في العام. والتجارة في المخدرات دولياً تفوق تجارة النفط، وتأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة.

ويتم إنتاج معظم المخدرات في الأقطار النامية، لسد الطلب عليها في البلدان الصناعية. وليست زراعة نباتات المخدرات غير مشروعة على الدوام، فالهند مثلاً منتج كبير للأفيون المرخّص، وبوليفيا وبيرو تنتجان معاً حوالي ٢٠,٠٠٠ طن من أوراق الكوكا المسموح بها كل عام، للاستخدامات التقليدية أو الطبية.

وصناعة المخدرات الآن بالغة التطور والتعقيد، فهي تستخدم وعلى نطاق واسع أنظمة اتصال بمساعدة الحاسوب لإدارة عملية التوزيع وتحريك الأرباح حول العالم. وتغسل عصابات المخدرات حوالي ٨٥ مليار دولار في الأسواق العالمية المالية كل عام.

وإذا كانت البلدان المنتجة تستفيد مالياً من صناعة المخدرات، فإنها تتحمل أيضاً عبئاً ثقيلاً، لا من حيث ملايين الدولارات المطلوبة من أجل المواجهة فحسب، بل من ناحية التفكك وعدم التماسك الاجتماعي، والآثار البيئية الضارة والعنف وتقويض القيم والأخلاقيات.

إذن، ما الذي يمكن عمله بخصوص المخدرات؟

هذه واحدة من القضايا التي يدور حولها جدل ساخن في العالم. وتتدرج الحلول والمعالجات المطروحة لمشكلة المخدرات، من إعلان حرب مكشوفة على المخدرات، إلى سلوك طريق التوعية والتثقيف وتجهيز

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحملات الهادفة الموجّهة إلى المستهلكين إلى الحل المتطرف للمشكلة وهو السماح بالمخدرات.

ولقد ظلت معظم الحكومات حتى الآن تحاول الحد من المخدرات عن طريق القضاء على زراعة المخدرات وتعطيل قنوات التوزيع.

وإذا كان لإنتاج المخدرات في البلدان النامية أن ينقص، فينبغي دفع كل مَنْ له علاقة بتلك الصناعة (صناعة المخدرات)، المزارعين المنتجين والتجار، إلى المشاركة في تيار الاقتصاد الوطني، هذه هي استراتيجية التنمية البديلة.

إنّ الاستراتيجيات البديلة، ما زالت، استراتيجيات تستحق المتابعة، هدفها صرف المزارعين عن زراعة المخدرات.

وفي الدول النامية أصبحت ظاهرة انتشار المخدرات ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية، إذ أصبحت تهدّد الاقتصاد على المستوى الفردي والمجتمعي والقُطري والإقليمي، وكذا استنزفت جهود التنمية. علاوة على ذلك، فإن جلب المخدرات من الخارج يستخدم حوالي ٥٠٪ من العملات الحرة المتداولة في الأسواق غير المشروعة.

ففي مصر مثلاً، يقدر ما ينفقه المصريون على شراء المخدرات بما يعادل ٣ مليارات جنيه مصري سنوياً.

وحسب الإحصاءات، فإن ٥٠ مليون شخصاً يستخدمون المخدرات، وأنَّ الخسارة الاقتصادية تبلغ ١٠ مليارات دولار سنوياً بسبب المخدرات.

يقول «ويز جونس»: «قيود الزواج تحطمت، الأطفال كبروا دون تربية أو توجيه، الاقتصاد يتدهور، كلها بسبب المخدرات».

وقد ذكرت منظمة مكافحة استخدام الكحول في بريطانيا أن الإفراط في تناول الخمور والمخدرات قضى على حياة أكثر من ٢٧ ألفاً من البريطانيين خلال عام واحد. ووصفت المنظمة الكحول بأنه القاتل الحقيقي. وقدرت التكلفة السنوية لتناول الكحول في بريطانيا بأكثر من ٢ مليوني جنيه استرليني.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تجارة المخدرات

انتشر استهلاك المخدرات بشكل سريع في العالم، ومن الصعب الحصول على بيانات وافية حول الموضوع، لكن يعتقد أن الإنفاق على المخدرات في أمريكا وحدها يفوق إجمالي الإنتاج الوطني لأكثر من ٨٠ بلداً من البلدان النامية.

واستهلاك المخدرات آخذٌ في الارتفاع كذلك في أوروبا. ويعود ذلك في جزء منه إلى الأزمة الاقتصادية / الاجتماعية، وإلى تخفيف الرقابة على الحدود.

ويزداد الاستهلاك عادة مع زيادة العرض ورخص السعر؛ ذلك أن منتجي المخدرات يطوّرون دائماً أصنافاً جديدة تلبي حاجات المستهلك، تتدرج من المخدرات المغشوشة إلى مخدرات تسبّب الإدمان.

كذلك تنمو هذه التجارة (تجارة المخدرات)، بسبب زيادة الطلب من قبل المستهلكين، فقد يتعاطى الناس المخدرات لأسباب شتى: كنوع من التمرد أو للهرب من الواقع، أو للتعبير عن الاستسلام والإقرار بالهزيمة النفسية، وأحياناً لمجرد اقتناص النشوة والسعادة المتوهمة.

بل إنَّ كثيراً من الناس ينظرون الآن للمخدرات مثل الكوكايين كوسيلة ترفيه. وعند أشخاص آخرين، لا يزال استعمال المخدرات مجرد محاولة للتعويض عن السأم، أو تعبيراً عن الضجر من وتيرة الحياة الزوجية.

والمخدرات عموماً ذات علاقة بمشكلات عدة اجتماعية كالقلق والتفكك الأسري والجريمة والفساد. وقد ينشأ سوء استخدام المخدرات نتيجة للبطالة أو انهيار الأسرة أو الظروف المعيشية السيئة.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والمخدرات هذه الأيام مصدر قلق كبير لجميع البلدان المستهلكة، لأن المخدّر يخلّف أضراراً فادحة. فعلى المستوى الفردي، يتعرض المستهلكون لمشاكل صحية خطيرة نتيجة لاستهلاك أنواع معينة من المخدرات، كانهيار الجهاز العصبي للمتعاطي، وإمكان نقل عيوب خلقية إلى جيل الأطفال القادم.

كذلك تفاقم المخدرات المشكلات العائلة وتعيق التطور النفسي السويّ للأطفال، وتقلّل من أدائهم في المدرسة.

والضرر الذي يلحق بالأفراد ينعكس على المجتمع، إذ يزيد من تكاليف العناية الطبية، والرعاية العامة، والخدمات الاجتماعية الأخرى، وتبديد وقت دوائر الشرطة والأمن، ومن ثم تفقد الحكومات السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد، جراء الأعباء والآثار والأخطار الرهيبة للمخدرات.

لكن أشد آثار تجارة المخدرات أذى على المجتمع هو تصعيد الجريمة. فكما هي الحال في البلدان المنتجة فإن للمخدرات تأثيراً تخريبياً في البلدان المستهلكة.

وكثيراً ما يجد متعاطو بعض أنواع المخدرات أنفسهم مدفوعين إلى الوقوع في شبكة العنف. وربما كان هذا نتيجة للعقاقير التي تخلّفها المخدرات نفسها. فاستعمال الكوكايين مثلاً يجعل الأشخاص لا عقلانيين، إما مضطربين أو هجوميين عدوانيين.

فالحاجة إلى إشباع عاداتهم تدفع الكثيرين إلى عالم الجريمة، بالإساءة إلى الأطفال، والسلب والاغتصاب. وقد يلجأون إلى الدعارة أو السطو للحصول على المبالغ اللازمة لضمان حصولهم على حاجتهم من المخدرات بشكل منتظم.

إنه يتوجب علينا أن نقف جميعاً وقفة حازمة في وجه المخدرات، وتجارها ومروّجيها ومتعاطيها، حتى لا تنجرف أمتنا إلى مهاوي الردى. وصدق الله القائل: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والأنصاب والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون﴾ (المائدة: ٩٠).

المخدرات والإدمان

يعتبر إدمان المخدرات آفة تصيب الفرد والمجتمع، فإضافة إلى الأمراض والمشكلات التي تلحق بالمدمن، فإن البنيان الاجتماعي يتصدع وينهار، حيث تتفكك الروابط الأسرية وتتدنى قدرة الإنسان على العمل فيقل الإنتاج، كما يتزايد عجز الشباب عن مواجهة الواقع والارتباط بمتطلباته، وتتفاقم المشكلات الاجتماعية ويتزايد عدد الحوادث والجرائم.

يقول د. عز الدين الدنشاري في كتاب «أمراض العصر»: «من المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الإدمان كثرة الخلافات الأسرية والطلاق وتشرد الأبناء».

وينجم عن الإدمان تزايد حودث العنف والاغتصاب والسرقة والقتل والانتحار، بالإضافة إلى كثرة المخالفات القانونية وانتهاك القانون.

ومن أخطار الإدمان أيضاً أنه يؤدي إلى تزايد حوادث السيارات والقطارات والطائرات.

فقد دلت نتائج الدراسات التي أجريت في فرنسا مثلاً على أن حوالي ٩٠٪ من حوادث السيارات ترجع إلى تعاطي الخمور.

وتشير الاحصاءات إلى أن إدمان المخدرات، قد أدى إلى تزايد جرائم الاغتصاب في بريطانيا، وأن عدداً كبيراً من حوادث العنف في أمريكا ينجم عن تعاطي المخدرات.

المشكلة، أن خطراً داهماً مدمراً قد اقتحم عالم المخدرات في السنوات الأخيرة، وهو مرض الإيدز، حيث يصاب المدمنون بهذا المرض على إثر استعمال الحقن الملوثة بفيروس المرض الذي ينتقل من شخص مدمن مصاب بالمرض إلى

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

شخص آخر غير مصاب، وبذلك ينتشر المرض في عدد كبير من الأفراد، ويسبّب هذا الانتشار العديد من المشكلات الاجتماعية، التي لا حصر لها.

ومن الأخطار الاجتماعية التي تهدّد كيان المجتمع، تزايد عصابات تهريب المخدرات، حيث تمثل هذه العصابات أبلغ الخطر على سلامة الأفراد وأمن الدول، حيث تقترف هذه العصابات أبشع الجرائم ضد كل من يتصدى لهم من أفراد المجتمع، وبخاصة رجال القانون ورجال سلاح الحدود ومكافحة المخدرات، إضافة إلى استدراج المجرمين لعدد كبير من الأبرياء الذين يتحولون بدافع الخوف أو التهديد أو الإثراء إلى مروّجين للمخدرات.

تبيِّن الإحصاءات التي أجريت في بعض الدول ضخامة الخطر الاجتماعي الناجم عن تعاطي الخمور والمخدرات.

حيث دلّت الإحصاءات التي أجريت في أمريكا على انتشار الإدمان بين مراهقين تتراوح أعمارهم بين ١٢ ـ ١٧ سنة، وأن حوالي ٩٣٪ من جميع الأفراد في هذه المرحلة من العمر قد تناول الخمور، من بينهم ١,٢ مليون مدمن للخمر.

وتدل الاحصاءات أيضاً على أن أكثر من ١٣ مليوناً من الشباب يتعاطون الماريجوانا يومياً، بينما يتعاطى أكثر من ٤ ملايين الكوكايين.

مما لا شك فيه أن هذه الأرقام تعكس الأثر الاجتماعي الخطير للمخدرات ملايين الشباب في المراحل التعليمية، وما يترتب عليه من تخلفهم في التحصيل العلمي والثقافي والتربوي.

ومن الناحية الاقتصادية، فإنَّ كثيراً من الدول تتكبد خسائر فادحة نتيجة الإدمان وتجارة المخدرات لها أبلغ الأثر في المسار الاقتصادي لهذه الدول، ويؤدي انتشار إدمان المخدرات إلى كثرة إنفاق الأموال من أجل مكافحة تهريب وتعاطي المخدرات ومحاكمة المخالفين وتنفيذ العقوبات وعلاج المدمنين.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

كما ينجم عن الإدمان تزايد نسبة العاطلين عن العمل والإنتاج، إما بسبب أمراض الإدمان، أو بسبب إهمال المدمن لعمله، وقد يترك العمل لساعات طويلة لتعاطي المخدر أو البحث عنه.

يقول د.عبدالله البكيري في كتاب «أمراض العصر»: «نتيجة الإدمان والمخدرات، يزجّ بجزء كبير من المدمنين وتجار المخدرات والمروجين في السجون، فيتركون أسراً مفككة ضائعة فقدت عائلها، وبذلك تسوء حالة هذه الأسر المادية، فيؤدي ذلك إلى انحراف بعض أفراد تلك الأسر نحو الجريمة والضياع».

وهناك خسارة مادية بسبب إنفاق الأموال الطائلة من أجل الرعاية الصحية والاجتماعية للمدمنين وبناء المصحات والمستشفيات التي تعالج الإدمان إضافة إلى تكاليف العلاج.

وتمثل الأموال التي تنفق من أجل مكافحة مرض الإيدز الذي قد ينجم عن الإدمان، خسارة اقتصادية كبيرة، ولقد قدّرت منظمة الصحة العالمية في منتصف الثمانينات، أن حوالي عشرة ملايين فرد يحملون فيروس الإيدز في العالم.

وإذا كانت الأموال التي تنفقها الدول في مجال الخدمات والإنتاج والتنمية تعود بالنفع عليها، فإن الأموال التي تنفق في مجال تجارة المخدرات وتعاطيها تعتبر أموالاً ضائعة لا تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، بل يشكل إنفاقها مزيداً من الخسائر والتدهور والانهيار الاقتصادي.

إن الوقاية خير من العلاج في مجال الإدمان، ولذلك نجد أن الحكومات تهتم اهتماماً بالغاً بمكافحة تجارة المخدرات والضرب بأيد من حديد على التجار والمدمنين، كما تهتم الحكومات والهيئات الدولية المعنية بالحد من انتشار الإدمان ودراسة العوامل التي تؤدي إليه وعلاج المدمنين وتأهيلهم، كما تهتم بتبصير الأفراد بأخطار الإدمان وعواقبه.

ومن ثم، فإنه ينبغي على الأفراد والأجهزة الحكومية والدول أن تولي

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ظاهرة المخدرات ومشكلة الخمور وقضية الإدمان الاهتمام الكافي، وأن تقدّم العلاجات الناجعة في سبيل التصدي بحزم وصرامة في وجه تلك الآفات.

لذا، علينا جميعاً أن:

(١) نجرّم زراعة النباتات التي تحتوي على المخدرات مثل الأفيون والحشيش والكوكايين.

(٢) ننظّم حملات لمكافحة الإدمان تقوم بها أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون.

(٣) نهتم بتدريس مقررات عن أخطار المخدرات وعواقب الإدمان على مستوى المدارس والجامعات، اضافة للاهتمام بدراسات وأبحاث الإدمان لإيجاد الحلول المناسبة للوقاية منه والحد من انتشاره وعلاج المدمنين على أسس علمية دقيقة.

(٤) نبيّن للأسرة مسؤوليتها الكبيرة في حماية الأطفال والشباب من السقوط في هاوية الإدمان.

(٥) نرفع مستوى العلاج والخدمات والرقابة الفعالة في المستشفيات والمصحات المختصة في علاج المدمنين، مع الاهتمام بمتابعة المدمن متابعة صحية واجتماعية بعد خروجه من المصحة أو المستشفى.

(٦) ننشىء أقساماً دينية في كل مستشفى تكون مهمتها تبصير المدمنين بأمور دينهم ودنياهم، وتعميق جذور الإيمان في نفوسهم وتطهيرها من براثن الرذيلة والفساد.

ختاماً أقول:

إن خطر المخدرات لا يقتصر على الأمراض، بل هناك انحدار المستوى التربوي والتعليمي والأخلاقي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

يدعونا جميعاً أن نقول بصوت واحد مرتفع لا للمخدرات...

المخدرات والانحراف

إنَّ المجتمع المريض الذي يحول دون إشباع حاجات أفراده والذي يفيض بأنواع الحرمان والإحباطات والصراعات يشعر فيه الفرد بنقص الأمن وبعدم الأمان.

كما أن التنافس الشديد بين الناس وعدم المساواة والاضطهاد والاستغلال وعدم إشباع حاجات الفرد، ويضاف إلى ذلك وسائل الإعلام الخاطئة غير الموجهة والتي تؤثر تأثيراً سيئاً في عملية التنشئة الاجتماعية.

كل هذه الأسباب إلى جانب أسباب أخرى تدفع الفرد الذي يعيش في مثل هذا المجتمع المريض إلى سوء التوافق الاجتماعي، بحيث يكون السلوك المريض والشيخوخة المبكرة وغير السوية، النتاج المتوقع لهذه المساوىء.

يقول جليل وديع شكّور في كتابه «أمراض المجتمع»: «من المعروف أنّ تدني الحالة الاقتصادية لأية عائلة لا يسمح بتلبية جميع متطلباتها. وتلعب البطالة وفقدان المواد الأولية دوراً فاعلاً في هذا التدني».

وفي هذا المجال، وجد «سالوس» في دراسة له على الفئات البائسة والمعدمة اقتصادياً أن العوز المادي ليس كاف بمفرده لتفسير الانحراف. فهناك متغيرات خمسة تميّز عائلات المنحرفين: غياب الأب، وسوء تفاهم الوالدين، والبطالة وعدم الاستقرار المهني، والإدمان الكحولي في الأسرة، والماضي الجانح لأحد الوالدين.

وقد أظهرت الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة للأمم المتحدة عن الوقاية من جنوح الأحداث أنّ الزيادة في حجم جنوح الأحداث أكثر تواجداً في البلاد التي بلغت حداً كبيراً من النمو عنها في البلاد الآخذة في هذا النمو، وأنّ التغييرات الاقتصادية والصناعية الجديدة في البلاد الآخذة في النمو

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ذات أثر مباشر على تزايد جنوح الأحداث.

وجدير ذكره أنَّ عمليات النمو والتحضّر قد لا تكون السبب المباشر في الانحراف، إنما ما يرافق ذلك أو يترتب عنه كالتفكك الذي يصيب الأسرة من جراء ذلك أو سوء التكيف الذي يصيب النازحين من الريف إلى المدينة بحثاً عن العمل، أو التعارض في القيم بين قيم الواقع وبين ما يرجى أن يكون.

كل ذلك يشكّل ضغوطاً على الناشئة تساعد على ظهور الانحراف أو تعجّل في ظهوره.

ومن الأسباب التي تضاف إلى ذلك التضخم المالي وغلاء أسعار المواد الاستهلاكية أو احتكارها.

إنَّ هذه الأسباب تسهم في سوء الحالة الاقتصادية التي تنعكس مرضاً اجتماعياً متمثلاً بالقلق والخوف على المصير.

كما أنَّ سوء الوضع الاقتصادي قد يدفع إلى ممارسة بعض أنواع السلوك الممنوع أو المرفوض اجتماعياً، كأعمال الغش والتزوير والاتجار بالمخدرات وقبول الرشوة والسرقة والاحتيال.

لذا، يرى رجال الاقتصاد وعلماؤه أنَّ أسباب الانحراف الاجتماعي تكمن في سوء الحالة الاقتصادية المتمثلة بمشكلات تعود إلى الفقر والبطالة والفشل الناتج عن سوء التوافق المهني.

في هذا المجال، فإنَّ بعض الاقتصاديين يربط بين الانحراف والفقر، معتبراً إياه السبب الأول مستشهدين على ذلك بأنَّ غالبية نزلاء السجون من أصل فقير. كما أنَّ الفقر يولّد العديد من المشكلات الحياتية المتعلقة بالصحة والسكن والتعليم وتوازن الأسرة، والتي تولّد الانحراف.

وعلى العكس من ذلك، يعتبر اقتصاديون آخرون أنَّ الغنى والرخاء هما سبب ازدياد حالات الانحراف. ويصدق ذلك في البلاد المتقدمة صناعياً، حيث نرى ازدياداً لعدد الأحداث الجانحين.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والمعترضون على ربط الانحراف بالفقر يشيرون إلى أنَّ الإحصاءات تكون عادة مضللة لأسباب عديدة منها: أن معظم جنح الأغنياء تبقى خفية أو تسوّى قبل أن تصل إلى المحاكم، كما أنَّ الفقراء لا يتمتّعون عادة بوسائل الحماية التي تتوفر للأغنياء، وأيضاً الفقراء هم أكثر الناس تعرّضاً للملاحقة وسوء الظن.

وإذا كان الفقر سبباً للانحراف، فكيف يمكن تفسير التصرّفات غير المشروعة والمنحرفة التي تكثر في أوساط رجال الأعمال، كما هو معروف للجميع ؟!

وأمام هذا التناقض يمكننا القول إنَّ الفقر بوجوهه المتعددة قد يشكّل ظروفاً أو مناخات مهيّئة للانحراف، أو على الأقل فرصاً تسهّل للسلوك الجانح احتمال حدوثه.

إنَّ مهمة الباحث النفسي والاجتماعي ـ وبعد تزايد الاهتمام بالفرد والأخذ في الاعتبار البعد الإنساني ـ ليست في إدانة المنحرف وإصدار الحكم عليه، بل البحث في ظروف الانحراف وفي أسباب هذا العمل المرفوض، إلى جانب البحث الجدّي والمعمّق في شخصية المنحرف لمساعدته على إعادة النظر في سلوكه وفي تغيير مواقفه الخاطئة.

وعلاج الأمراض الاجتماعي يحتاج إلى فريق عمل يضمّ على الأقل: طبيب نفسي، ومرشد اجتماعي، ومرشد دراسي ومهني.

وتبرز أهم ملامح علاج سلوك المنحرفين فيما يلي:

١ ـ استثارة تعاون المريض ورغبته في العلاج.

٢ ـ محاولة تصحيح السلوك المنحرف وتعديل مفهوم الذات.

٣ ـ إرشاد الوالدين وتوجيههما لتحمّل مسؤولية العمل على تجنيب الطفل التعرّض للأزمات النفسية والاجتماعية.

٤ ـ تغيير السلوك داخل المنزل وشغل أوقات الفراغ بالترفيه المناسب والرياضة.

٥ ـ إنشاء المزيد من العيادات النفسية المتخصصة لعلاج

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأمراض النفسية والاجتماعية.

المخدرات والتدخين

يسبّب التدخين الموت والمعاناة للبالغين أكثر من أي مواد سامّة أخرى في البيئة. هذا معروف منذ زمن بعيد.

يقول وليم تشاندلر: من المعروف أنه حتى الآن لم تتخذ أية دولة خطوات فعالة ضد التدخين تتناسب وحجم الضرر الذي يسبّبه.

واستخدام التبغ في مختلف أنحاء العالم زاد خلال العقدين الأخيرين ما يقارب الـ ٧٥٪.

إنَّ حماية غير المدخنين من دخان السجائر يتطلب تغيّراً ملحوظاً في تعامل المجتمع مع التدخين، وهذا يساعد أيضاً في تخفيف ضرره المباشر على المدخنين أنفسهم.

وقد وصلت الخسائر في الأرواح في العالم بسبب التدخين إلى ٢,٥ مليون نسمة سنوياً. والتدخين يقتل شخصاً في أنحاء العالم كل ١٣ ثانية، ومع ذلك، فالبشرية تستهلك من هذا السم الفتاك ما قيمته ١٠٠ مليار دولار سنوياً.

وكشفت إحصائية علمية أنَّ كلفة إعلانات التبغ في العالم بلغت في عام واحد حوالي ٣ مليارات دولار.

في حين أوضح تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية أنَّ ٥٠ مليون دولار تكفي لتطعيم خمسة ملايين طفل في العالم الثالث، يموتون سنوياً لعدم توافر تطعيمات ضد شلل الأطفال والسعال والدفتريا.

وإذا كانت البلاد الصناعية تعاني مشاكل ضخمة من جراء استخدام التبغ، مع ما لديها من إمكانيات كبيرة، فإن معاناة العالم الثالث الفقير المصاب أغلب سكانه بالمسغبة والأمراض المتوطنة، هي بدون شك أكبر مما

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تعانيه الدول الصناعية.

ذكرت الجمعية الأمريكية لمكافحة السرطان أنَّ السجائر مسؤولة عن ٨٣٪ من حالات الإصابة بسرطان الرئة، وأن ٩٠٪ من الأشخاص المصابين بسرطان الرئة يموتون متأثرين بمرضهم في غضون خمس سنوات. ومن ثم طالبت الجمعية بالحظر الشامل للدعاية والإعلان عن السجائر.

إنَّ التدخين وباء يزداد بنسبة ٢٫١ مليون سنوياً، هذه النسبة أكثر من نسبة تزايد السكان في العالم.

ومن الجدير بالذكر أن ما يقارب الـ ٢٫٥ مليون مدخن يتوفى سنوياً نتيجة الإصابة بأمراض القلب وسرطان الرئة لإدمانهم على التدخين.

إن سرطان الرئة وباء ناتج عن التدخين، فعادة التدخين بشراهة تؤدي إلى الإصابة بهذا السرطان بنسبة ٨٥٪.

ويسبّب التدخين حالتين خطيرتين من أمراض الرئة هما التهاب القصبات الهوائية، وانتفاخ الرئة، فالتدخين يقتل حوالي ٥٢٫٠٠٠ شخص سنوياً من أثر أمراض انسداد الرئة المزمن.

وما يؤكد ما سبق ما جاء في دراسة ميدانية أجريت في مصر بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية أنّ وفيات التدخين بلغت ـ في مصر ـ ٤٤٩ حالة موت بسرطان الرئة، و٧٩٣٩ حالة التهاب الشعب الهوائية المزمن، و٦٢٤٩ حالة ذبحة صدرية.

ومن المتفق عليه بين الأوساط العلمية والطبية أنَّ ٩٠٪ من نسبة الإصابة بسرطان الرئة ترجع إلى التدخين، و٧٥٪ من التهاب الشعب الهوائية المزمن، و٢٥٪ من حالات الذبحة الصدرية.

يقول د.محمد البار في كتابه «التجارة الخاسرة»: «إنَّ سرطان الرئة ازداد زيادة كبيرة في مصر، وصار السرطان الثاني في نسبة الحدوث بعد سرطان المثانة الناتج عن البلهارسيا والتدخين، مما جعل مصر ذات الرقم الأعلى في العالم في حدوث سرطان الرئة والمثانة».

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إن حساب الخسائر أمر معقّد وغير موجود بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث.. كم هو ثمن التبغ المستهلك؟ كم هي الحرائق الناتجة عن التدخين؟ كم هي تكاليف الرعاية الصحية لأمراض التدخين؟ كم هي الوفيات الناتجة عن التدخين؟!

لقد أظهرت أحدث أبحاث منظمة الصحة العالمية أن أكبر أسباب الوفيات خلال القرن التاسع عشر قد عادت لتجتاح هذا القرن أيضاً.. لكن لماذا؟!!

ربما كان القرن العشرون عصر التقدم، بيد أنه مع بداية الألفية الجديدة، كان التقدم بطيئاً بصورة مذهلة، والحديث هنا لـ «جو كارلو»، خاصة فيما يتعلق بالصحة العالمية.

فمن يصدق أنه لا يوجد حتى الآن علاج شاف للسرطان، وأن الإسهال ظل لمدة ١٠٠ عام أكبر أسباب الوفيات في جميع أنحاء العالم.

فحسب آخر تقارير منظمة الصحة العالمية، فتك الإسهال بنحو ٢,٥ مليون إنسان في الأعوام السابقة برغم أنه مرض يمكن معالجته بسهولة باستخدام محلول معالجة الجفاف زهيد الثمن. فقد كان الإسهال سادس أكبر أسباب الوفيات في العام ١٩٩٨م.

لذا، يمكن تقسيم قائمة منظمة الصحة العالمية لأهم عشرة أسباب للوفيات في المنتصف بين الأمراض المعدية والأمرض غير السارية، تلك المنتشرة في الدول الفقيرة، وهذه المنتشرة في الدول الغنية.

وفيما يلي نستعرض أهم عشرة أسباب أدت إلى وفيات أكثر:

■ **أولاً: النوبات القلبية:** وقد قتلت حوالي ٧,٥ مليون إنسان، ويعتبر أهم أسباب الوفيات في العالم، حيث يصيب بصورة رئيسية الغرب الغني نتيجة للنظم الغذائية الضارة وعدم ممارسة الرياضة.

وقد وجد باحثو جامعة ريدنج البريطانية أن الغذاء المحتوي على الكثير من الألياف والفيتامينات المضادة للأكسدة، يقلل من خطر حدوث مرض

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الشرايين التاجية.

■ **ثانياً: السكتة الدماغية:** حيث أودت بحياة أكثر من ٥ ملايين إنسان، وتشبه العلاقة بين السكتة الدماغية بالنوبة القلبية من حيث أن كليهما ينتج عن انسداد وعاء معين مما يعيق إمداد الخلايا بالأوكسجين.

وقد ذكرت دراسة حديثة أن الطعام المحتوي على نسبة عالية من البوتاسيوم يقلل بصورة جيدة من احتمال حدوث السكتات الدماغية.

■ **ثالثاً: الالتهاب الرئوي:** وقد مات من أثره حوالي ٣,٥ مليون إنسان، وهو التهاب في الرئة ينتج عن العدوى بالجراثيم والفيروسات وكائنات مجهرية أخرى. وأكثر ما يصيب ولادات الجنين والأولاد حديثي الولادة والرضاعة.

لذا، فقد ذكر الباحثون أن المركبات السكرية الموجودة في حليب الأم من خلال الرضاعة الطبيعية قد تمنع الجراثيم من الاتحاد ببطانة الخلايا في المجاري التنفسية.

■ **رابعاً: الإيدز:** ويقتل حوالي ٢,٥ مليون إنسان. وقد أصيب نحو ٤٧ مليون إنسان بعدوى الإيدز.

وللأسف، فإن خطر الوفاة يزيد خلال السنوات الثماني الأولى التالية للعدوى.

■ **خامساً: التهابات القصبات:** وتودي بحياة ٢,٣ مليون إنسان، جراء التدخين والتبغ.

لذا، يشمل العلاج برامج الإقلاع عن التدخين والعلاج الطبيعي والمضادات الحيوية وحقن تطعيمات الانفلونزا والالتهاب الرئوي سنوياً.

■ **سادساً: الإسهال:** حيث يقتل حوالي ٢,٢ مليون إنسان. إذ تسبّب أمراض الإسهال نسبة كبيرة من الوفيات بين الأطفال، وخصوصاً بين سن ستة شهور و٣ سنوات في الدول النامية.

وتكمن خطورة الإسهال أنّه يسبب الجفاف.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

■ **سابعاً: ولادة الجنين ميتاً:** حيث بلغت نسبة الوفيات حوالي ٢,٢ مليون. إذ يتعرض الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع لاحتمال قدره خمسة أضعاف للوفاة قبل بلوغ سن الخامسة عن غيرهم من الأطفال.

وقد أعدت منظمة الصحة العالمية مجموعة (الأم ـ الرضيع) وهو برنامج تثقيفي يعالج مشكلة الفقر.

■ **ثامناً: التدرن:** وقد أودى بحياة ١,٥ مليون إنسان، وهو مرض معدي يصيب الجسم بالنحول.

والخطورة من هذا المرض تكمن في أنه يصيب شخصاً جديداً في العالم كل ثانية.

■ **تاسعاً: سرطان الرئة:** وأدى إلى وفيات ١,٢ مليون إنسان، حيث يتسم السرطان بنمو شاذ غير متحكم به للخلايا، وعادة ما تموت الخلايا الشاذة لكن ما يحدث في السرطان، انتشار تلك الخلايا مسبّبة أوراماً.

وللأسف، فمن المتوقع أن يزداد انتشار سرطان الرئة إذا استمرت أنماط التدخين الحالية.

■ **عاشراً:** حوادث المرور: وقد أدت إلى حوالي ١,٢ مليون وفاة، حيث تمثل الحوادث نسبة ٦٠٪ من العبء العالمي للأمراض. وبالنسبة للرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٤٤ سنة تمثل حوادث الطرق أكبر أسباب المرض والموت المبكر في جميع أنحاء العالم، وثاني أهم الأسباب في الدول النامية.

ختاماً أقول:

يبدو أن أهم تحديات القرن الجديد لن يكون في السفر نحو الفضاء أو السيبرناطيقا، بل إنها ستكون مثل نظيراتها في القرن المنصرم، أي إزالة الفقر والمرض والتخفيف من آثارهما من أجل مجتمع سليم.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المخدرات والجريمة

إنَّ ما يسمّى سياسة النمو هو سياسة غايتها تشغيل الآلة، حتى ولو كانت آلة بلا فائدة أو ضارة أو مميتة. إنَّ هناك مبدأ واحداً غير معترف به ـ على حد زعم المفكّر الفرنسي «روجيه غارودي»: «كل ما هو تقني ممكن، هو ضروري ومرغوب فيه: صنع قنابل ذرية، السفر إلى القمر، تدمير المستقبل بالنفايات الإشعاعية، النشاط في المولدات النووية».

إذن: نموّ لماذا؟ ونموّ لَمَنْ؟! إنه نموّ ـ كما يقول بعض المفكرين ـ من أجل إرباح بعض الأفراد بالتلاعب بالجميع وبتكييفهم.

ومن ثم، فليس صحيح أن النمو الاقتصادي يسمح بتجاوز الأزمات، فهو يحدثها، إنه يقود إلى توزيع الامتيازات بشكل متفاوت.

وليس صحيح كذلك أن بالإمكان وقف النمو في حين لا يملك مليارات البشر في العالم الثالث وملايين البشر في البلدان الغنية أية وسائل حياة إنسانية.

ليس الأمر وقف النمو، بل توجيهه لخدمة الإنسان.

لقد أوجدت السوق الاقتصادية الحرة الغاب الحيواني من جديد. وفي هذا الغاب يفترس الأقوياء الضعفاء، فالمنشآت الكبرى تسحق الصغرى، والعمالقة الضواري في المجتمعات المتعددة الجنسية يستولون على العالم، ويفلتون من كل رقابة من الشعوب.

وفي مثل هذا العالم، ثلاثة مليارات من البشر مُستغَلّون، وملياران منهم جائعون.

وتلعب الدعاية والإعلان دوراً رئيسياً كطقس جنوني في ديانة النمو الاقتصادي. فهو طقس يكلّف ٢٠ مليار دولار سنوياً، وهو خصوصاً طقس مبذّر، فهذه الدعاية تلعب دوراً مخرّباً بالنسبة للبيئة والبشر كذلك، كما تلعب

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الدعاية، بسبب من طابعها التنويمي دوراً أكبراً في تبليه الإنسان وتكييفه.

إنّ الدعاية تشكل عدواناً دائماً على الإنسان الذي تخضعه لقصف من الأنباء الكاذبة وتثير فيه شهوات وهمية غير محدودة، سواء بشكل مباشر كالإعلان بالنيون وكتكييف السلع ومستهلكيها، أو بشكل غير مباشر في الفيلم، أو الرواية أو الإذاعة المتلفزة، حين تقدم نماذج من السلوك المترف السهل الذي يُقاد المشاهد، على نحو خفي إلى تقليده أو الحصول عليه بكل وسيلة، حتى ولو بالجريمة.

في هذا العالم الاستهلاكي ـ كما يقول «ادغار موران» ـ لا يُقاد مجتمعنا بعقلانية اقتصادية، وإنما يُقاد مدفوعاً بجدلية الحاجات التائهة والقوى العمياء.

إنَّ مجتمع النمو هو مجتمع جرائمي، ويؤكد هذا نادي روما، حيث يشير إلى أن باستطاعتنا أن نعزو إلى النمو انحرافات اجتماعية من مثل إدمان المخدرات السامة، وازدياد نسبة الإجرام وخطف الطائرات، والمذابح ونُذُر حرب عالمية ثالثة، والسلب بالقوة، والابتزاز.

إننا لم نقدّم حتى الآن إلا أمثلة مميّزة عن النمو الوحشي، أي نموّ مجتمعات تتطور بشكل فوضوي، محتقرة البيئة والبشر ومستقبلهم، من غير أية رؤية متكاملة للحفاظ على الكرة الأرضية وسعادة البشر، ومتنامية سرطانياً وفق شهوة الربح أو إرادة القوة لدى الأقوياء.

هذه الإثارة التي هي اليوم روح مجتمع النمو الأعمى الغربي، قد قلبت في نهاية هذا القرن نظام مجتمعات العوز الذي ساد قروناً عديدة. فليست القضية اليوم أن ننتج لنستطيع إشباع حاجاتنا، بل إنهم على العكس يقنعوننا بأن نستهلك ونبذّر حتى نستطيع أن ننتج، وكل شيء يجري كما لو كنا خاضعين لآلة تُنتج بضائع وتُوجد أسواقاً وتكيّف المستهلكين، لإشباع حاجات هذه الآلة الكلية، قبل كل شيء.

إنَّ هناك استمرارية كاملة بين قانون مجتمعات النمو وقانون الجريمة، يقول وزير فرنسي سابق: «إنّ المخدّر هو داء المجتمعات الاستهلاكية ذات

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

النظام الليبرالي».

إنّ النمو هو أساساً نموّ العدوانية ضد البيئة وضد الإنسان. والحق أن هناك أمراضاً أخرى سُميت بـ «أمراض المدنية» سببها مجموع طرائق العيش في مجتمعاتنا.

يؤكد نادي روما في تقاريره أنه إذا لم نتخذ أيّ تدبير مباشر لتغيير الطراز الحالي للنمو في البلدان المتطورة، فسيكون هناك ٥٠٠ مليون وفاة بالجوع في آسيا.

إنّ الإنسان الإحصائي لا يوجد في أي مكان، والمشكلة أن الأوروبي الذي يستهلك ٥٠٠ ضعف من الطاقة والموارد الطبيعية، يكون بالتالي أكثر تلويثاً بـ ٥٠٠ ضعف من الإفريقي.

إن الايديولوجيات التبريرية للنمو تصطدم بتناقض الوقائع الأكثر بداهة في قلب البلدان المصنّعة ذاتها.

فليست القضية هي قضية الماضي فحسب، قضية مطلع القرن التاسع عشر حين رسم «كارل ماركس» لوحة «رقصات رأس المال الصاخبة» ساحباً تحت «دبابة النمو» الأولاد والنساء كيد عاملة رخيصة.

بل وقضية الحاضر أيضاً، قضية القرن الحادي والعشرين، حيث المجتمع الجرائمي المنظّم، ففي حين كان الإجرام التقليدي مرتبطاً بالفقر، فقد كان ثمة علاقات وثيقة بين البؤس وإدمان الكحول والسّل والبغاء والسرقة والاستعطاء والتشرد.

أصبح الإجرام له أشكال جديدة، إجرام منظّم، إجرام بـ «ياقة بيضاء»، عنف مجاني، مرتبط بالنمو، وليس بالعوز.

إن التبرير الأكثر رواجاً للنمو، في نظر الاقتصاديين، هو أن ديناميكيته ذاتها ستسمح بامتصاص «جيوب البؤس»، بفضل المبدأ الذي ينص على أنّ حصة كل شخص تكبر بقدر ما يكون قالب الحلوى كبيراً. والتجربة التاريخية ترينا اليوم أن الأمر ليس كذلك، فإن طراز النمو لا يقودنا فحسب إلى انتحار بطيء للأرض وسكانها، بل إن الفجوة بين البلدان المصنعة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والبلدان النامية تتسع ولا تكف عن التفاقم.

المخدرات والفساد

أول ما ينبغي قوله هو أنّ الفساد موضوع حسّاس. فالفساد من بين المشاكل التي تحظى بالأولوية في دول العالم النامي، وأخذ يحظى بالمزيد من العناية والاهتمام، ونحن ندخل العقد الأخير من القرن العشرين. وبينما تنزلق الدول الفقيرة إلى أعماق جديدة من المتاعب الاقتصادية، فإن الدمار الاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق الذي يسببه الفساد لا يمكن تحاشيه أو تلمس الأعذار له.

ولقد أصبح الفساد يشكل في طول العالم وعرضه، قضية مركزية بصورة متزايدة، سواء أكان ذلك في الانتفاضات الشعبية أو في الحملات الانتخابية. وقد بادرت منظمات المساعدات الدولية مثل البنك الدولي، ووكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي، ومؤسسة التعاون الفرنسي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية خلال الأعوام الماضية، إلى تنظيم مجموعة من الندوات والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد ومعالجته.

ويؤكد البحث التجريبي مدعماً بالوثائق أنّ الفساد ضار في الواقع.

يقول «روبرت كليتجارد» في كتابه «السيطرة على الفساد»: «الفساد يوجد عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة، بصورة محرّمة أو غير مشروعة، فوق المصلحة العامة أو فوق المُثُل التي تعهد بخدمتها».

إذن، الفساد سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب شخصية أو قرابة عائلية أو عصبية خاصة مالية أو لمكانة خاصة، أو سلوك يخرق النظام عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة.

ويأتي الفساد على أشكال عدّة ويتراوح ما بين الأمور التافهة إلى

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأعمال الكبيرة جداً. فهو قد ينطوي على سوء استخدام أدوات السياسات العامة ووسائل تنفيذها مثل التعرفة والائتمان وأنظمة الري وسياسات الإسكان، وتنفيذ القوانين والقواعد الخاصة بالسلامة العامة ومراقبة تنفيذ العقود، وتسديد الديون. وقد يكون الفساد في القطاع الخاص أو القطاع العام، وغالباً ما يحدث في القطاعين في آن معاً، وفي بعض الدول النامية أصبح الفساد يتم بصورة منظمة.

وقد ينطوي الفساد على الوعيد والتهديد، أو عليهما معاً، وقد يبدأ من قبل موظف عام أو من عميل له مصلحة شخصية، وقد ينطوي على تغاضيات أو عمولات، وقد يكون بسبب أداء خدمة ما محرّمة أو غير مشروعة، أو خدمة مشروعة، وقد يجري داخل مؤسسة عامة أو خارجها.

كما يرى بعض المراقبين أن الفساد ظلّ شائعاً في مختلف العصور، وفي جميع الثقافات. ولعل من المناسب أن يُستشهد بعمليات بيع الوظائف في أوروبا والفساد الواسع الانتشار في انجلترا وفضائح الفساد في الوقت الحاضر في أوروبا واليابان والولايات المتحدة.

وقد ازدهر الفساد منذ سنوات عدة خلت في الدول التي نطلق عليها الآن الدول المتطورة، وفي الحقيقة، هناك من الشواهد ما يشير إلى أن بعض أشكال السلوك الفاسد آخذة هذه الأيام في التصاعد في معظم الدول الأكثر تقدماً اقتصادياً وسياسياً. فقد أدت فضائح الفساد في السنوات الأخيرة إلى تغيّرات في أعلى المستويات الحكومية.

وهكذا، ففي عالمي الاقتصاد والسياسة، فإن المواطن الذي يُبتلى بالفساد قد لا يجد أمامه سوى القليل من البدائل كي يتوجّه لها طلباً للمساعدة. وبطبيعة الحال فإن الدول الفقيرة أقل قدرة على تحمّل مستوى من الفساد مما تتحمله الدول الأكثر غنى؛ كذلك فإنه رغم أن المعلومات حول مثل هذه القضايا هي بالضرورة معلومات هزيلة، وعلى الرغم من أن الخبراء قد يختلفون فيما بينهم حول ذلك، إلا أن النشاطات الفاسدة أكثر

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

انتشاراً في كثير من حكومات دول العالم النامي مما هي في الغرب، وتشكل جزءاً لا يتجزأ بطريقة ثابتة في تلك الحكومات أكثر مما هي في الغرب.

ثم إنّ من بين أسباب الفساد الإفراط في المشروبات الكحولية، والممارسات الغرامية الخارجة عن نطاق الزوجية، والخسائر المالية الناجمة عن عمليات المضاربة، والإفراط في المقامرة، وهي أسباب ترتبط بالغرور وسوء التنظيم الإداري والاستياء داخل المؤسسات التجارية والصناعية، والإحباط في العمل والتعطّش للثراء غير المشروع.

وقد كتب ابن خلدون رحمه الله قائلاً: «إنّ أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة». وقد لجأ أفراد الجماعة الحاكمة إلى الممارسات الفاسدة لتغطية النفقات التي يتطلبها الترف.

إنّ الفساد قديم قدم الحكومات نفسها. إذ قد يأخذ الفساد أربعين أسلوباً على الأقل من أساليب اختلاس الأموال من الحكومة.

بيد أن الفساد لم يحظ بما يستحقه من الدراسة كقضية من قضايا رسم السياسات، وهذا قد يرجع إلى الشعور أنه لا يمكن عمل أي شيء إزاء الفساد.

وقد أوضح «جون نونان» أن الفساد في جوهره هو قضية أخلاقية، وظل معروفاً كذلك منذ فجر التاريخ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المخدرات والأموال القذرة

إن الأموال القذرة موضوع محاط بالتعتيم، محفوف بالأمور الملتبسة والممارسات الغامضة، تتجنّب المؤسسات المالية العالمية الخوض فيه، ولا يكاد المسؤولون أن يقتربوا منه، ومجموع هذه الأموال حسب تقدير بعض الاحصاءات يصل إلى ما بين ٥٠٠ بليون دولار إلى تريليون دولار كل عام، ناتجة عن عمليات إجرامية ذات أبعاد دولية، بالإضافة إلى مبالغ أخرى غير معروفة تقدّر بمئات البلايين من الدولارات التي تهرب بطرق غير مشروعة، تعبر الحدود وتوضع في حسابات معينة في البنوك الخاصة.

وفي المدى القصير، يقدّر ما يذهب من هذه الأموال إلى الولايات المتحدة بالنصف، ويذهب النصف الآخر إلى أوروبا، هذا بينما لا يلبث جزء من نصف الأموال المودعة في أوروبا أن ينتهي إلى حسابات مودعة بالدولار.

واليوم، يصل مجموع ما تراكم عبر السنين من أموال الجريمة إلى تريليونات عدة من الدولارات بالعملة الصعبة، وربما تصل رؤوس الأموال الهاربة من الضرائب إلى رقم مقارب.

هكذا تشنّ الدول الغربية حرباً على الجريمة بيد، وتستقبل بالترحاب الأموال القذرة باليد الأخرى في نوع من السلوكيات ذاتية التناقض.

إن علاج مشكلة الأموال القذرة لا يفتقر إلى الحلول بقدر ما يفتقر إلى الإرادة، حيث تتركب الأموال القذرة من مكونين تختلف أصول كل منهما عن الآخر، ومن ثم يختلفان في درجة خروجهما على الشرعية، هنالك أولاً، الأموال التي لها أصول إجرامية خطيرة، تحددها كثير من البلاد بتجارة المخدرات، وتضيف الولايات المتحدة وعدد من البلاد الأخرى إلى ذلك تزييف النقد وأعمال الجاسوسية والتجارة غير المشروعة في السلاح والابتزاز

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

والاختطاف ودفن النفايات السامة والمواد النووية وتجارة الرقيق والتهريب.

وغيرها كثير مما يشير إليه في معرض الحديث عن غسيل الأموال، بتمريرها في قنوات النظم المالية. يضاف إلى ذلك أن تلقي أموال معروف أن مصدرها غير مشروع يعتبر أمراً خارجاً عن القانون في البلاد التي لديها قوانين تجرّم عمليات غسيل الأموال.

ثانياً، هناك الأموال التي مصدرها الفساد والتهرب الضريبي وتهريب العملة - والتي تعتبر حين تترك الوطن رؤوس أموال هاربة - وتكوين هذه الثروات المالية يعتبر أمراً غير شرعي في البلاد التي تأتي منها، ومع ذلك، فإن هذه الأموال غالباً، إن لم يكن دائماً، يعتبر تلقيها أمراً مشروعاً في أية بلاد أخرى.

يقول «ريموند بيكر»: «إن ٩٩,٩٩٪ من الأموال ذات الأصول الإجرامية التي تفد لتغسل في ألمانيا يعتقد أنها تمرّ بلا مشاكل، مجتازة نقاط تفتيش النظام المصرفي، لتودع في حسابات آمنة».

وفي واشنطن، يقول المسؤولون إن ٩٩,٩٪ من الأموال التي تأتي للغسيل تودع في حسابات آمنة في البنوك الأمريكية.

والنتيجة النهائية المستخلصة من ذلك هو أن المحاولات التي تبذل لتجريم عمليات غسيل الأموال ما هي إلا محاولات فاشلة، ويعرف المسؤولون هذه الحقيقة، ولكنهم يدّعون أنهم غير قادرين على معرفة الأسباب.

وعلى الرغم من حقيقة أنه على مدى أكثر من خمسة وعشرين عاماً، لم يتم تحجيم أو تقليص عمليات الغسيل على أي نحو محسوس، فإن المسؤولين المكلفين تنفيذ القوانين يعلنون بفخر أن تكاليف الغسيل قد ارتفعت، فبينما كان المجرمون يدفعون، كعمولات ٥٪ أو ٦٪ فقط منذ بضع سنوات، فإنهم يدفعون الآن حوالي ٢٠٪.

وغير خاف، أن ملوك المخدرات وزعماءهم الكبار يواجهون مهمات أكثر صعوبة ومشقةً. فدخولهم تعد بمئات الملايين من الدولارات من مختلف

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفئات، يقاس وزنها بالأطنان ويحتل حجمها فراغاً يزيد على البضاعة نفسها.

إذ تحمل «البغال» حقائب السفر وحقائب اليد وفيها مئات الآلاف من الدولارات لإيداعها في بنوك دول الكاريبي، ولكن المخاطرة في هذه العملية كبيرة. والأسلوب الأكثر استخداماً هو إخفاء رُزم الدولارات في الثلاجات أو قطع الأثاث الضخمة أو الآلات أو المنتجات الصناعية أو النعوش، أو حتى داخل أجساد الموتى لتشحن إلى المكسيك وبنما وكولومبيا، أو إلى أية دولة أخرى متسيّبة في هذه الأمور، حيث تلقى أية إيداعات دولارية كبيرة في البنوك ترحيباً حماسياً.

إن مقياس حجم الأموال الهاربة أمر ليس سهلاً، بسبب تداخل مركبيه، القانوني وغير القانوني. ولا يبذل صانعو الإحصاءات المالية الدولية أية جهود للتمييز بين المركبين، ومن ثم يظل الجزء غير القانوني شبه غائب تماماً في هذه البيانات.

فتقرير الأمم المتحدة يقدِّر حجم التجارة العالمية للمخدرات وحدها بمبلغ ٤٠ بليون دولار كل عام. أي ٨٪ من مجموع حجم التجارة العالمية.

وفي باريس، تقدم غرفة العمليات المالية، وهي هيئة مهمتها تنسيق الجهود لمناهضة غسيل الأموال، بدمج التقديرات المختلفة المقدمة من أعضائها، لتصل إلى أن رقم ٥٠٠ بليون دولار سنوياً، هو الرقم الغالب تداوله.

إن ثنائية غسل الأموال الإجرامية وتهريب الأموال غير الشرعية، تشكل الثغرة الكبرى في نظام السوق الحرة، حيث تزدهر تجارة المخدرات وغيرها من الجرائم العالمية، لأن عمليات غسيل الأموال سهلة. بل لا تستطيع أية دولة أن تقطع أحد ذراعي تلك الثنائية، حيث تحتضن الأخرى في الوقت نفسه.

ختاماً أقول:

إن المطلوب تغيير جذري، يكون نقيضاً لا لبس فيه للأوضاع الراهنة، فبدلاً من تعزيز حركة الأموال المشبوهة بين الدول، علينا أن نعمل العكس تماماً، علينا أن نوضح أن هذه العملية هي من مخلفات عالم مقسّم مفتّت

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ينتهي، وأنها لم تعد مقبولة في أيامنا هذه!!

المخدرات وغسيل الأموال

البغول تعبير يُطلق على كبار مهرّبي المخدرات الذين يستثمرون أموالهم في العقارات بصفة خاصة ويقومون بنقل الأموال إلى خارج البلاد بواسطة شركات استثمار أجنبية عُرفت باسم «شركات الدُّمى»، التي توجد في دول لا يمكن للسلطات الحكومية فيها الاطلاع على دفاترها ثم تقوم هذه الشركات المستقرة بعقد اتفاقيات قروض لإعادة الأموال مرة أخرى إلى المهربين أو البغول.

البغول تعبير يطلق كذلك على كل مَنْ يحصل على دخل غير مشروع من مصادر أخرى، كالرشوة أو الاختلاسات أو الدعارة أو عمولات السلاح أو تهريب الأموال إلى الخارج، ويقوم باستثمار دخله في شراء السلع النفيسة والشيكات المصرفية ثم ينقلونها إلى الخارج.

وخصوصاً في تلك الدول التي تفرض نظام حسابات سرية لا تسمح بالكشف عن حقيقة الدخل أو تتبع حركته داخل البنوك والتي تعرف بالدول (الملاذ) المصرفي، التي يبلغ عددها قرابة ٣١ دولة، أشهرها: جزر البهاما، جزر المالديف، جزر الفوكلاند، جزر الباريادوس، ليبريا، بنما، أوروجواي، النمسا، موناكو، جزيرة جرينادا، جزيرة برمودا، جزيرة الكايمان، سنغافورة، هونج كونج، لوكسمبرج، هولندا، مملكة تونجا.

حيث يجري تبييض الأموال في تلك الدول ـ وعودتها مرة أخرى ـ إلى البغول، لاستخدامها، كما لو كانت مشروعة تماماً.

يقول د.حمدي عبدالعظيم في كتابه الرائع «غسيل الأموال في مصر والعالم»: «إن ثمة علاقة بين البغول وشركات الدمى، باعتبار أن تبادل المنافع يحقّق المصلحة للطرفين ويسهّل حركة الأمول غير المشروعة والقيام بعمليات

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

غسيل الأموال».

إن دور شركات البغول وشركات الدمى في غسيل الأموال كبير وخطير في الوقت نفسه.

وشركات الدمى شركات أجنبية مستترة يصعب على الحكومات الاطلاع على مستنداتها المالية، كما أنها كيانات بدون هدف تجاري، وكل ما تريده هو غسيل الأموال بصفة عامة، وأموال تجارة المخدرات بصفة خاصة، وذلك من خلال تضليل الحكومات والوساطة لتحويل حصيلة تجارة المخدرات إلى أموال نظيفة يسهل التعامل بها. وقد تلجأ هذه الشركات إلى استثمار الأموال في الأراضي والعقارات.

وقد تتجه هذه الشركات إلى الحصول على قروض من أحد البنوك ثم إيداع الأموال في البنوك لتصدر بعد ذلك اتفاقيات قروض لإعادة توظيف الأموال في بلاد تجار المخدرات، وعندما يتم استجوابهم يقدمون مستندات تؤكد أنها قروض سبق لهم الحصول عليها.

ومن الممكن، أن يلجأ تجار المخدرات إلى شراء الشركات المفلسة أو الخاسرة مثل الفنادق، شركات الصرافة، المطاعم، وشركات ماكينات البيع، ثم تحويل تلك الشركات الخاسرة إلى شركات ناجحة.

والمشكلة أن شركات الصرافة والسمسرة تتعاون مع شركات الدمى في القيام بعملية غسيل الأموال لكي يتجنب التجار التعامل مع المؤسسات والبنوك الكبيرة التي تتعامل مع شركات الصرافة بمبالغ كبيرة دون شك في معاملاتها.

وهو ما يساعد على تحويل الأموال إلى مناطق تخضع للاختصاص القضائي. ويضمن نقل أموال تجارة المخدرات، إلى جهات أجنبية آمنة، حيث يتم إنشاء شركات في ضوء هذه الجهات بشكل صوري مع إخطار المحامين بتحويل مبالغ لحساب الشركة الخارجي عن طريق شيكات الصرافة.

وهناك طريقة أخرى، تلجأ إليها شركات الدمى لإتمام عملية غسيل

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأموال وتتلخص في قيام إحدى الشركات بطلب بضائع من فرعها الأجنبي بسعر منخفض، وبطريقة صورية على أن يتم إيداع الفرق في السعر المنخفض والسعر الحقيقي في حساب سري للشركة في أحد البنوك الأجنبية، خصوصاً في الدول التي تتمتع بنظام سرية الحسابات.

غسيل الأموال أو الجريمة البيضاء يعتبر من التعبيرات التي تداولت مؤخراً في المحافل المحلية والإقليمية والدولية كافة المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، باعتبار أن عمليات غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي.

وتشمل عمليات الغسيل لإضفاء المشروعية عادة الأموال أو الدخول الناتجة عن أحد الأنشطة التالية:

(١) أنشطة الاتجار في السلع والخدمات غير المشروعة، مثل: المتاجرة في المخدرات بأنواعها، وأنشطة البغاء أو الدعارة، وشبكات الرقيق الأبيض.

(٢) أنشطة التهريب عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دفع الرسوم أو الضرائب الجمركية، مثل: تهريب السلع من المناطق الحرة، وتهريب السجائر، وتهريب السلاح.

(٣) أنشطة السوق السوداء المخالفة لقوانين الدولة مثل: الاتجار في العملات الأجنبية.

(٤) أنشطة الرشوة والفساد الإداري والتربّح من الوظائف العامة، مثل: دخول غير مشروعة مقابل تراخيص أو موافقات حكومية أو ترسية عطاءات.

(٥) الدخول الناتجة عن السرقات أو الاختلاسات من أموال عامة، ثم تهريب هذه الأموال إلى الخارج.

(٦) الدخول الناتجة عن تزييف النقد سواء البنكنوت أو

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العملات المعدنية أو النقود البلاستيكية.

(٧) الدخول الناتجة عن تزويد الشيكات المصرفية وسحب المبالغ من البنوك المحلية بشيكات أو حوالات مزورة.

(٨) الدخول الناتجة عن المضاربات غير المشروعة في الأوراق المالية المعتمدة على خداع المتعاملين في البورصات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك الدخول كافة تعتبر غير مسجّلة في الحسابات الوطنية للدول، ومن ثم يصعب الوصول إلى أرقام حقيقية عن حجمها أو مقاديرها باعتبارها أنشطة مدرجة ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي (Under Ground).

إن أخطار عمليات غسيل الأموال وشركات الدمى وصفقات البغول تتعاظم شيئاً فشيئاً، وأصبحت الدول الغنية والفقيرة على حد سواء تعاني منها مشكلات وأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية مختلفة الأشكال.

في شهر ابريل عام ١٩٩٦م وتحت إشراف الانتربول الدولي، ناقش حوالي ٣٦ خبيراً ومسؤولاً من دول عدة، التقنية المتقدمة وكيفية استخدامها في عمليات غسيل الأموال.

وقد تبيّن في ذلك المؤتمر أن هناك نوعاً جديداً من التقنية الالكترونية التي تتعامل مع الأوراق النقدية والسماح بإيداع وانتقال أرصدة الأموال من شخص إلى آخر عبر الدول على مستوى العالم باستخدام الهاتف أو بواسطة شبكات الانترنت دون الحاجة إلى المرور عبر البنوك.

الأمر الذي يتيح لعصابات الجريمة المنظمة استخدامها في القيام بعملية غسيل الأموال القذرة دون الوقوع في أيدي المسؤولين عن مكافحة الجرائم الاقتصادية.

وقد يتراءى لبعض الناس أن عملية غسيل الأموال شأنها شأن الاقتصاد الخفي، لها آثار سلبية وآثار إيجابية، بيد أن ذلك لا يتصور حدوثه في حالة غسيل الأموال، نظراً لأن هذه الأخيرة تتعلق بالدخول غير المشروعة بخلاف

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الاقتصاد الخفي، الذي قد يشمل اقتصاديات أو دخول مشروعة، لكنها غير مثبتة في الحسابات الوطنية، كما أنها قد تسهم في علاج مشكلة البطالة وتخفيف الأعباء الاجتماعية للعديد من الأسر التي تصنع أو تنتج منتجات لاستهلاكها الذاتي، ولا تسجّل في الدفاتر.

إضافة إلى المساهمة المقدمة من الاقتصاد الخفي في تنشيط الطلب الكلي في المجتمع، والتقليل من آلام الكساد أو البطالة.

إن بعض الإيجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعادل مع فداحة الآثار السلبية الناتجة عنها، على الأقل من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية.

إذ تعتبر الأموال الهاربة إلى الخارج في البنوك العالمية لإجراء عمليات الغسيل عليها استقطاعات من الدخل الوطني، حيث إن عدم مشروعية الدخل الهارب إلى الخارج تجعل منه نزيفاً للاقتصاد الوطني إلى الاقتصادات الخارجية.

ونظراً لأن غسيل الأموال يعتبر دربا من دروب الفساد المالي والاقتصادي، فإن تأثيره على انخفاض معدل الادخار المحلي، يظهر بدرجة ملموسة في كثير من الدول النامية.

كذلك، لا تخلو عمليات غسيل الأموال من تدفق نقدي إلى تيار الاستهلاك سواء في حالة الغسيل عبر البنوك أو القنوات المصرفية أو عن طريق السلع المعمرة والذهب وغيرها وهو ما يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك، وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية.

وبذلك تسهم عملية غسيل الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود.

ختاماً أقول: ينبغي تعميق أواصر التعاون محلياً وإقليمياً ودولياً فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال وتجارة المخدرات.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد آن أوان ذلك!!

المخدرات والاقتصاد الخفي

عادة تستخدم تعبيرات للدلالة على الاقتصاد الخفي Under Ground منها: الاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد غير النظامي، والاقتصاد تحت الأرض، والاقتصاديات السوداء.

إن الاقتصاد الخفي يتمثل في مجموعة الأنشطة غير المسجّلة ضمن إطار الحسابات الوطنية. وتشمل الإنتاج القانوني غير المعلن في قطاعات الزراعة، والصناعة والتشييد والبناء، والتجارة الداخلية، والسياحة والفنادق، والنقل والمواصلات، والتمويل والتأمين، والخدمات العامة والاجتماعية.

كذلك يضم الاقتصاد الخفي إنتاج السلع والخدمات المحظورة، وإنتاج المخدرات، وتوزيع الحشيش، وتوزيع السجائر المهرّبة، ودخول المراهنات والمقامرات والدعارة، وسرقة المواد الخام والمواد الصناعية.

أيضاً يدخل ضمن الاقتصاد الخفي دخول أولئك الذين يعملون أكثر من عمل أو يجمعون بين وظيفتين في وقت واحد أو العمل خارج ساعات العمل الرسمية لحسابهم الخاص.

وقد انقسم الاقتصاديون تجاه الاقتصاد الخفي ما بين مؤيّد ومعارض، وما بين شارح لمزاياه وإيجابياته، ومفصّلٍ عيوبه وسلبياته.

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن بعضً أنشطة الاقتصاد الخفي تؤدي إلى رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية في ظل ظروف معينة، عادة ما تكون مقيّدة.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاد الخفي يؤثر بشكل سلبي على القيمة المضافة المتحققة لدى شركات قطاع الأعمال العام والحكومة، إذ تؤثر الأعمال الإضافية للعاملين في جهات أخرى على ضعف إنتاجيتهم في الشركات العامة، ومن ثم نجد الدخل الشخصي مقوّماً بأقل من قيمته

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الحقيقية، مما يؤثر سلباً على الدخل الوطني.

ويمكن أن يترتب على بعض أنشطة الاقتصاد الخفي نتائج اجتماعية سيئة، حيث تصعد الفئات الدنيا من المجتمع والتي تحصل على دخول غير مشروعة خفية إلى أعلى السلم الاجتماعي بسبب ارتفاع الدخل، وما يرتبط به من تصرفات استهلاكية ونفوذ اقتصادي في بعض المجتمعات النامية.

وفي الوقت نفسه، يضعف المركز الاجتماعي النسبي للفئات المتوسطة، والتي تقبل على أعمال دنيا لا تتناسب مع التأهيل العلمي أو الأسري لهم من أجل الحصول على دخول مرتفعة لمواجهة غلاء المعيشة الذي يصاحب نمو الاقتصاد الخفي.

وفي النهاية، يؤدي ذلك إلى سوء وخلل في توزيع الموارد البشرية على قطاعات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تراجع القيمة الاجتماعية للتعليم والثقافة وزيادة لنسبة التسرب من التعليم وارتفاع معدل الأمية بدلاً من انخفاضه.

يقول د. حمدي عبدالعظيم في كتابه «غسيل الأموال في مصر والعالم»: «لا يخفى ما ظهر في الآونة الأخيرة من وجود ارتباط بين الدخول المتحققة في الاقتصاد الخفي وأنشطة الإرهاب المحلي والعالمي وتشجيع العنف في مختلف أنحاء العالم».

ونظراً للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الخفي والجرائم الاقتصادية، فقد اتجهت وزارات الداخلية في مختلف دول العالم إلى إنشاء إدارات متخصصة للأمن الاقتصادي وملاحقة عمليات غسيل الأموال القذرة وتعقب الجرائم الاقتصادية وكشف علاقتها بالإرهاب والعنف والتطرف مع الحرص على تعميق روابط التعاون الدولي لمنع الجرائم الاقتصادية والمرتبطة بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود.

لذا، فإن بعض الاقتصاديين يرى أن ظاهرة نشوء اقتصاد خفي يرجع إلى وجود تعقيدات إدارية بيروقراطية حكومية ترتبط بزيادة حجم القطاع

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأعباء الضريبية.

ومن ثم، فإن أسباب حدوث الاقتصاد الخفي يمكن تصنيفها في الآتي:

١ ـ الضرائب.

٢ ـ التعقيدات الإدارية.

٣ ـ الإجراءات المانعة للحرية الاقتصادية.

٤ ـ الفساد الإداري.

فالضرائب تعتبر مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي بشكل كبير في بعض الدول المتقدمة. فقد أشارت بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب تؤدي إلى ارتفاع عدد حالات تجنّب الضرائب أو التهرب منها.

كما نجد أن هناك قاعدة عامة مفادها أنه كلما ارتفعت درجة تنظيم الاقتصاد وزادت الضوابط الإدارية الموضوعة للسيطرة الحكومية على الاقتصاد الوطني، كلما زادت الدوافع لدى الأفراد للالتفاف من حول هذه النظم والقواعد، وعادة ما توجه بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يمكن وضع رقابة صارمة عليها، ومن ثم تسهم في حدوث الاقتصاد الخفي.

إن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن الأنشطة غير القانونية الممنوعة تمثل ما يتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد الخفي الناتج عن معلومات قانونية.

وقد ثار جدل هو أن المبالغ غير القانونية المرتبطة بالفساد الإداري في بعض الدول تعتبر من ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي.

المشكلة، أن الاقتصاد الخفي يتسبّب في حصول المسؤولين عن صنع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند صنع هذه السياسات. مثال ذلك: معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة، ومعدلات التضخم

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وإحصائيات ميزان المدفوعات.

كما نجد أن تنامي حجم الاقتصاد الخفي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة، مما يؤدي إلى حصول بعض الفئات على دخول لا تستحق الحصول عليها، كما أن هذه الفئات تزداد ثراء في الوقت الذي لا يحصل منه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مواكبة للزيادة في حجم الاقتصاد الخفي.

وللأسف، فإن وجود الاقتصاد الخفي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما ينتج عنه نتائج غير فعالة، من الناحية الاقتصادية، باعتبارها غير مناسبة للواقع الفعلي، وإن كانت متفقة مع الحسابات الرسمية.

ويؤثر الاقتصاد الخفي بصورة سيئة على تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، حيث نجد أنه في حالة عدم خضوع الدخول المتحققة في ظل الاقتصاد الخفي للضرائب يحدث تحول في تخصيص الموارد، لتتجه إلى أنشطة الاقتصاد الخفي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي، وينطوي ذلك بلا شك على سوء تخصيص للموارد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أوضحت بعض الدراسات أن أرباح مافيا السوق السوداء في بعض الدول أصبحت تمثل ٥٠٪ من حجم الاقتصاد الوطني. وبيّنت تلك الدراسات أن حجم الأرباح التي تحققها المافيا من الاقتصاد الخفي بلغت في عام واحد حوالي ١١ مليار دولار، مما يوضح سيطرة الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد الأسود على مختلف دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء.

ومما يزيد الأمر تعقيداً انتشار عمليات غسيل الأموال للدخل المتحقق في ظل الاقتصاد الخفي في السنوات الأخيرة بمعدلات متسارعة في بعض دول العالم.

فقد أشارت تقديرات الأمم المتحدة ال أن حجم عمليات غسيل الأموال سنوياً في الدول الصناعية والمتحققة من تجارة المخدرات وتهريبها تتراوح بين

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

١٢٠ ـ ٥٠٠ مليار دولار.

وفي مصر، تشير بعض التقديرات إلى أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ حوالي ٢٢٢ مليار جنيه مصري خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١م)، وذلك في الوقت الذي بلغ فيه الدخل الوطني نحو ١٩٦ مليار جنيه فقط !!

وهكذا نجد أن مجالات الاقتصاد الخفي غير المشروع تعددت وتنوعت وازداد حجمها مع كل زيادة تحدث في النمو الاقتصادي وآفاق العولمة.

المشكلة تظل باقية في حالة الاقتصاد الخفي، وهي أن الدخول التي يحصل عليها الأفراد بصورة غير شرعية تظل بمنأى عن التسجيل في الحسابات الوطنية للدولة، ولا تخضع للضرائب في الوقت نفسه.

كما أن الاقتصاد الخفي يمكن أن يؤدي إلى تحول الاقتصاد الساكن إلى اقتصاد حركي، وهو ما يترتب عليه ارتفاع كفاءة التشغيل في الاقتصاد الوطني.

ولعل ذلك يوضح أن الاقتصاد الخفي ليست كل نتائجه سيئة بالضرورة، لكنّ معظمها كذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية غسيل الأموال يمكن أن تؤدي في المستقبل، ومن خلال تحويل الجزء غير المشروع من الاقتصاد الخفي إلى دخل مشروع يدور في قلب الاقتصاد الرسمي إلى تحويل الاقتصاد الخفي إلى اقتصاد رسمي، يظهر في السجلات وفي الحسابات الوطنية في السنوات التالية لإجراء عمليات الغسيل.

وللأسف، فإن عصابات الاقتصاد الخفي ومافيا المخدرات وبغول الأموال القذرة استطاعت تحقيق دخول مرتفعة من معاملات السوق السوداء، وتجارة العملات الأجنبية والذهب والخمور والقمار والدعارة والمخدرات.

ختاماً أقول: إن ما سبق يعني ضرورة اتخاذ الاجراءات الرادعة والترتيبات اللازمة والقواعد المنتظمة والوسائل المناسبة لمواجهة تلك الأخطار.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقد آن أوان ذلك!!

المخدرات والإعاقة

لقد أصبحت المخدرات آفة من آفات هذا العصر وتفاقمت تلك الآفة وازدادت انتشاراً في العالم أجمع، وأصبحت المجتمعات المعاصرة تخشى آثار تلك الآفة على شبابها واقتصادها ومستقبلها.

ووصل الأمر بتلك المشكلة بأن أصبحت ترتبط بمشاكل أخرى عديدة مثل انتشار الجريمة، وما يصحب ذلك من تفكك المجتمع وتحطم كيان الأسرة.

فأضحت المخدرات مشكلة دولية تؤرق العالم بأكمله، إذ إنها غالباً ما تنتج في بلد وتستهلك في بلد ثاني مارة عبر بلد ثالث.

إن جرائم المخدرات تعتبر من الجرائم القديمة في أي بلد، غير أنها في العصر الحديث وخاصة في الزمن المعاصر أخذت شكلاً وبائياً بدرجة عالية مما جعل منها أخطر الجرائم في كثير من بلاد العالم.

وجرائم المخدرات تتدرج من الاستعمال الشخصي إلى الترويج والاتجار فيها والتصنيع والزراعة والتهريب، وحيث إن آثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية لا تخفى على أي شخص وخاصة المهتمين بالمكافحة سواء من رجال مكافحة المخدرات أم سلاح الحدود أم العاملين في الجمارك.

يقول الأستاذ علي أورفلي في كتابه «العالم في خطر»: «تعتبر ظاهرة التهريب والاتجار بالمخدرات وتعاطيها من الظواهر الاجتماعية الخطيرة على المجتمع نظراً لآثارها السلبية».

إن الآثار المدمرة لتعاطي المخدرات في محيط الأسرة ربما كانت هي التي تشكل التهديد الأكبر للمجتمع، فعندما يتعاطى أحد أفراد الأسرة المخدرات، سواء كان أحد الوالدين أو الأبناء أو أي فرد في الأسرة فإن ذلك يسبب

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

التمزق والتنافر.

فالذين يتعاطون المخدرات غالباً ما تنتابهم الهواجس والقلق، وهذا بدوره يؤدي إلى انهيار الأسرة.

إن متعاطي المخدرات شخص يعاني من الاكتئاب نفسياً وجسمانياً، ونتيجة لذلك يعاني جميع أفراد الأسرة الألم والعذاب، وهم يرون الدمار التدريجي لفرد من أفراد الأسرة.

إن معظم الذين يتعاطون المخدرات يبدأون ذلك في عمر مبكر، كمراهقين أو حتى أصغر من ذلك، فتعاطي المخدرات في فترة ما زال الطفل فيها ينمو ويتكون تعيق عملية النضج الطبيعي له، وتضاعف الأخطار التي ستواجهه عندما يكبر.

يرى بعض الباحثين أن استعمال المخدرات يعتبر مشكلة مدرسية، لأنه يضعف المقدرة التعليمية ويعيق الأداء الدراسي.

فقد أثبتت الأبحاث أن الطلاب الذين يستعلمون «الماريغوانا» بانتظام يحصلون على الدرجات الأقل من زملائهم الآخرين وأحياناً الرسوب.

كما ثبت أن أكثر من نصف هؤلاء الطلاب لا يشاركون عملياً في النشاط المدرسي ويغلب عليهم الغياب، نتيجة لتعاطيهم المخدرات. إذ عندما يستعمل الطالب المخدرات، فإن مقدرته على التعلم والتحصيل ستكون ضعيفة.

إن المخدرات يمكن أن تؤدي إلى تمزّق وتفتيت مدرسة بأكملها، فعندما يكون كثير من الطلاب في فصل دراسي تحت تأثير المخدرات أو غائبين بسبب تعاطي المخدرات، فإن تقدم مثل هذا الفصل سيعاق.

واستعمال المخدرات يجلب إلى بيئة المدرسة كثيراً من الممارسات والأنشطة غير المشروعة التي ترتبط بالمخدرات كالسرقة والدعارة وبيع المخدرات للآخرين، مما يساعد على انتشار الترويج.

والنتيجة أن المجتمعات تدفع ضريبة باهظة الثمن من حيث النواحي الاقتصادية والبشرية بسبب المخدرات، فمعظم متعاطي المخدرات في العالم

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

تتراوح أعمارهم بين ١٨ ـ ٣٥ سنة.

وللأسف، فإن هؤلاء الذين يتعاطون المخدرات ينقلون سلوكهم إلى محيط عملهم.

والمشكلة أن الانتشار الكبير لاستعمال المخدرات يولد عدداً من المشكلات الخطرة، فهناك الكثير من عمليات التجارة بالمخدرات تتم في مواقع العمل بين العمّال.

فقد أوضحت الدراسات التي أجريت في إحدى الدول الصناعية أن متعاطي المخدرات أقل انتاجية بمقدار الثلث، ونسبة حوادثهم الوظيفية ثلاثة أضعاف، ومعدل الغياب بالنسبة لهم ضعف ما لغيرهم من الموظفين الذين لا يستعلمون المخدرات.

كذلك بلغ ما تدفعه الجهات الصحية لمتعاطي المخدرات أكثر من المستوى المتوسط هدراً، وأن سوء الانتاج يرفع من تكلفة المستخدم في أداء عمله.

وهذا بدوره ربما يعيق مقدرة الشركة على المنافسة في مجال السوق.

يضاف إلى ذلك أن المنتجات والخدمات الرديئة تمثل مجازفة ومصدر خطر للعامة، وأن المستهلك تقع عليه تبعية التكاليف العالية بسبب استعمال المخدرات في محيط العمل وذلك بشرائه لسلع رديئة بأسعار عالية وضعت لتتكافأ مع تكاليف الإنتاج المتزايدة.

إن المشكلات التي تسبّبها المخدرات في محيط العمل لا يقتصر أثرها على مجالات الصناعة والتجارة فحسب، وإنما يمتد إلى الزراعة أيضاً.

فالإنتاج غير المشروع للمخدرات يحدث عادة في مناطق نائية من البلدان المنتجة، وهي غالباً ما تكون مناطق خارجة عن السيطرة الفعلية للحكومة المركزية.

إلا أن المزارع ربما يبدأ إنتاج النباتات المخدرة المحظورة تحت تهديد تجار المخدرات، وربما فعل ذلك بهدف زيادة دخل مزرعته.

ولا شك، أن استعمال المخدرات والجريمة يسيران جنباً إلى جنب، فالذين يستعملون المخدرات لا يتورعون عن فعل أي شيء بهدف الحصول

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

على المزيد منها لإشباع عادتهم.

إن جرائم متعاطي المخدرات هي تلك التي يحصل بواسطتها المتعاطي على أكبر مبلغ من المال وبأقل جهد، كالسرقة والدعارة والترويج. ومع ذلك فإنها لا تقتصر على هذه الأنواع فقط.

فعندما يبدأ الأفراد في استعمال المخدرات، فإنهم يقبلون على كل شيء. فالمشكلة تتفاقم، خاصة إذا كان المتعاطي قد بدأ يسلك سلوكاً إجرامياً. إذ إن أكثر الجرائم تتم عندما يكون مرتكبوها تحت تأثير المخدرات.

وقد أوضحت دراسات عديدة أن حوالي ٥٠٪ من الذين استوقفوا على الطريق العام وجدت بحوزتهم نوعيات مختلفة من المخدرات.

وعلى الرغم من النجاح الذي يتم مؤخراً في بعض أجزاء العالم في مجال السيطرة على تمويل الاتجار في المواد المخدرة المحظورة، إلا أن التحدي يفوق فرض القانون ومسائل الصحة.

في الماضي، كان تجار المخدرات ينظرون إلى نجاح القوانين وفعاليتها التي تعترض سبيل عملياتها الإجرامية كثمن لما يقومون به، ورد فعل من الحكومات، مع الحرص على عدم مصادمتها، لعدم اتخاذ اجراءات صارمة ضدهم.

لكن اليوم، نجد أن كثيراً من المنظمات المهيمنة على تجارة المخدرات أصبحت في موقف المدافع، إلى جانب ابتكار طرق جديدة للتجارة، وكذا انتهاج أسلوب العنف والإرهاب.

ختاماً أقول:

نحن اليوم نعيش أزمة حضارية خطيرة، ومن الصعب التنبؤ بما هو مرتبط بالوضع الاقتصادي العالمي وما يهدّد الإنسان في كيانه. إن الأخطار التي سيواجهها الإنسان في القرون القادمة كبيرة جداً.

وقد آن أوان أخذ الحيطة والحذر من كل مشكلة وأزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية..

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أليس كذلك؟!!

خاتمة

إن تبادل النقد هو أعظم الظواهر الاجتماعية في الحضارات الاقتصادية. وقد نجم عن سهولة القيام بمختلف أنواع المبادلات بواسطة النقد أن أخذت به جميع المجتمعات التي يشكل تقسيم العمل أساس تنظيم الانتاج فيها.

فالنقد قبل أن يكون في الغالب موضوع جشع، وقبل أن يصبح على الدوام وسيلة للعيش، إن هو إلا أداة ضمن تقنية متقدمة للمبادلات. إنه القاسم المشترك بين القيم جميعاً، وهو يجعل العائدات النقدية ينبوع كل قوة اقتصادية. وعلى هذا النحو تظهر سلفاً، أداة السيطر في قلب أداة المبادلات.

إن الأهمية التي تتمتع بها فكرة النقد وموضوعه في الأفكار وفي العقول، تضطرنا إلى النظر إلى منزلته في الأخلاق العملية. والحق إن الخير والشر كليهما قد وجدا في النقد ميداناً واسعاً للصراع.

وهذا بدهي، ما دام القسم الأعظم من المبادلات إنما يتحقق في شكل نقدي، وما دامت المبادلة تواكب الحياة الاقتصادية بأسرها، وهي حصيلة الأعمال كلها، والمشروعات كافة، والاختراعات جميعها.

إن أهمية الأفكار الأخلاقية تبدو جلياً عندما نتصور النقد على أنه إشارة ووسيلة لحيازة الثروة. إنه المجال المألوف «للمال»، وكبش فداء جميع مثالب النظم الاقتصادية المستندة إلى الاغتناء الفردي.

فالناس يتحدثون عن المال الباعث على الفساد، والذي يحدث امتلاكه أو شراؤه أضراراً في القلب والنفس. أجل إن الفرد الذي يصبح غنياً يتمتع في الغالب بالرفاه الذي يتيحه له المال، وهو ينسى عندئذ في أغلب الأحيان رفاق بؤسه.

إن ما يثار بصدد الثروة الكبرى هي أنها تتيح دوماً سيطرة فرد واحد على عدد

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كبير، سيطرة لا تستهدف مباشرة رفاه الأتباع، بل مزيداً من إغناء السّيد.

وبالرغم من ذلك، فإن ثمة وضعاً أخلاقياً مقابلاً هو أيضاً أمر ذائع تصادفه أحياناً لدى أولئك الذين هم أنفسهم يعترفون بالمساوىء التي يقود إليها الشح.

ذلك أن المال في نظرهم هو الإشارة المشخصة إلى العمل ومنتجاته. وبعبارة دقيقة، المال، لأنه هو من العمل، أمر طيب جليل بَلْه مقدّس.

إن المال وهو أداة تحويل القيمة هو الأسلوب الذي يتيح للإنسان أن يتصور المستقبل وأن يرى أبعد من يومه وأبعد من جيله، بالإرث الذي يتركه لأبنائه.

المال وسيلة التقدم الاجتماعي المستند إلى العمل. وهو أداة يومية للرفع وللحفاظ على القيمة، وإنه ليتحقق انخراط الإنسان في الزمان، وهو يقدم له ثواب جهوده، كما يقدم له أيضاً معنى واجباته.

ومن ثم، يُدخل المال في الحياة الاجتماعية فكرة الأمانة في أداء الواجب.

هذان الوجهان المتعارضان من الحكم الأخلاقي على المال نلقاهما تقريباً لدى كل واحد منا.

إن أخلاق الحيطة الاجتماعية والحذر تقدم إلى فضيلة التوفير والادخار أفضل الأسس.

فالتوفير هو فعل تضييق الاستهلاك الحالي لزيادة الحصة الادخارية لمجابهة الطوارىء وظروف المستقبل.

ولا ريب أن إرادة تحسين المرء شروط وجود الأسرة والأبناء بطريق العمل والوفر أمر محمود.

بَيْدَ أننا قد نغالي في بعض الأحيان حين نعتبر أن التوفير سمة فاضلة. ذلك أن أنماط التوفير ليست كلها فاضلة على قدر سواء. فالذي يوصل إلى حد البخل يعتبر نمطاً مرذولاً، وكذا النمط المتصف بالشح وإمساك اليد.

إن من واجبنا أن نفكّر في عادات طراز المعيشة التي تجعل التوفير يسيراً على بعض الأشخاص.

فمن العسير تحديد منزلة التوفير بوصفه فضيلة تقع بين البخل والتبذير،

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

إنها فضيلة وسط، كما أنه من غير الممكن تحديد السخاء والبِّر بحدٍّ أقصى.

ومن خصال المال الذي يعترف بها الباحثون أنه يمنح الفرد شعوراً قوياً بواجباته، فثمة أخلاق تامة تدور حول الوفاء بالعقود والأمانة الاقتصادية والمالية.

إن ما يجعل من المال إلهاً لا يتمثل في الجشع، بقدر ما يصدر عن الخوف، على حد قول «فرانسوا سليه» في كتابه «الأخلاق والحياة الاقتصادية».

ومن ثم، فإن سبّ المال ولعنه يظلان سدى إذا كان الأمر أمر واجب تقويم إساءة استعمال الأداة.

وثمة مسألة تثير في كل زمان أمواجاً من الاستقباح الأخلاقي، ألا وهي مشكلة الرِّبا، بآثاره الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية.

كما أن لوجود إسراف في الثروة وإسراف في البؤس عوارض أخلاقية.

فالبؤس يشوّه السّجية والإرادة وصفاء الذهن والروح، والفقر والبؤس متجاوران بلا ريب، ولكنهما يقعان كلاهما دون ما تؤمّنه الحياة الاقتصادية.

إن المشاكل المترتبة من استهلاك المخدرات والخمور والتدخين والتبغ، وتجارة الجنس والبغاء واللواط، والأنانية الاقتصادية للبشر في أقصى صورها وأشكالها، إن تلك المشاكل تطرح مسألة مهمة وضرورية هي أهمية مراقبة الاستهلاك الضار والمذِّل.

إن بعض الناس قد يظنون أن ليس للمشاعر الأخلاقية أيّ نجوع في السلوك الاقتصادي. وبالرغم من ذلك، فإن هذه المشاعر تنهض فيه بدور، بَيْدَ أن مدى هذا الدور يختلف باختلاف الأصقاع والأمكان والأزمنة. فإذا لم تتحقق الوفرة في قطاع محدد من قطاعات الاستهلاك، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار نزعة الناس إلى التنافس للحصول على الخيرات النادرة.

إن من شأن المذهب الاقتصادي أن يمضي في إبداع نفسه باطراد، وهو يفسّر الوقائع الجديدة ويوجّه الرأي بحسب الأهداف الأساسية والعادات الأخلاقية في المجتمعات.

إن الهوة الساحقة بين الأفعال والأقوال تثير في الغالب حفيظتنا

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وشعورنا بكرامتنا.

ولعل أكبر الشرور إنما يحدث حول الموائد الخضراء في المؤتمرات الدولية.

إذ يحسب الخبراء المجتمعون للبحث عن حلول لمشاكل اقتصادية، والبحث في شؤون التجارة والأعمال أنهم مرغمون على التصريح المألوف عن محاسن حرية التجارة بين الأمم، بينما يحملون في حقائبهم الأمر الصارم بخنقها؟!

يبدو أننا اعتدنا الرياء الذي هو كما نعلم، التحية التي تقدّمها الرذيلة للفضيلة.

إن الحكم الأخلاقي لا يتضح إلا في بعض حالات بيّنة بصورة خاصة: البائع الذي يحتكر سلعة، لأنه يتوقع أن يرتفع سعرها في وقت قريب، إنه يقوم بمضاربة غير أخلاقية. والتاجر الذي يفيد من فترة الحرب ويختلس ثمناً خيالياً لبعض السلع الضرورية، يقترف فعلاً غير اجتماعي وغير أخلاقي. وثمة أخيراً ظروف يكون الوضع الاقتصادي فيها بالغ الاشتداد مما يجعل كل بائع يرى في نفسه عرضة لغواية الإفادة منه لاستغلال الزبائن.

والأمر غير الأمر بالنسبة لعدد كبير من الممارسات التجارية التي ليست هي أيضاً سوى استغلال وضع من الأوضاع، ففي مثل هذه الحالات تبقى الأخلاق عاجزة عن مكافحة الشر تارة، لأنه قد أُخفي عن الأنظار كل شيء يجري في الدهاليز، وتارة لأن أحداً لا يدركه حتى ذاك الذي هو مسؤول عنه.

ختاماً أقول: إننا مطالبون بالعودة إلى مسائل الأخلاق والقيم في حياتنا الاقتصادية وتعاملاتنا المالية قبل أن نكون ضحية للجشع والأنانية والاستغلال!!

والحمد لله رب العالمين

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثبت بأهم المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم وعلومه.
٢ ـ السنة النبوية وشروحها.
٣ ـ اللغة العربية وقواميسها.
٤ ـ مراحل حاسمة ـ د.محمد بن حمود الطريقي.
٥ ـ التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن ـ د.يحيى الحداد.
٦ ـ نحو طريق ثالث في الاقتصاد ـ أوتاشيك.
٧ ـ مدخل إلى التخطيط الاقتصادي الصحي ـ د.محمد عبيدو.
٨ ـ التنمية والمتغيرات الاقتصادية ـ د.محمد شفيق.
٩ ـ العالم في خطر ـ علي أورفلي.
١٠ ـ الهندسة البيئية ـ د.هاني مكروم.
١١ ـ أمراض العصر ـ د.عز الدين الدنشاري.
١٢ ـ أمراض المجتمع ـ جليل وديع شكور.
١٣ ـ السيطرة على الفساد ـ روبرت كليتجارد.
١٤ ـ غسيل الأموال في مصر والعالم ـ د.حمدي عبدالعظيم.
١٥ ـ الأخلاق والحياة الاقتصادية ـ فرانسوا سلية.
١٦ ـ تقارير البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
١٧ ـ تقارير أوضاع العالم عن معهد المراقبة الدولي.
١٨ ـ تقارير صندوق النقد الدولي.
١٩ ـ تقارير المنظمات الصحية والطفولة والعولمة.
٢٠ ـ مجلة عالم الإعاقة.
٢١ ـ مجلة المنال.
٢٢ ـ مجلة الملتقى الاجتماعي.
٢٣ ـ مجلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
٢٤ ـ مجلة المكافحة.
٢٥ ـ الرسالة الأمنية.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مصادر خاصة بالإعاقة

١ ـ تربية الطفل المعوق ـ عبدالمجيد عبدالرحيم.
٢ ـ المعوقون هل أوفيناهم حقوقهم؟ ـ د.محمد الطريقي.
٣ ـ الإعاقة ورعاية المعوقين في أقطار الخليج العربية مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول الخليج العربية.
٤ ـ الإعاقة وتأهيل المعوقين في المملكة ـ د.محمد الطريقي.
٥ ـ دليل تدريب المعوقين في إطار المجتمع ـ منظمة الصحة العالمية.
٦ ـ الرعاية الاجتماعية للمعوقين في التراث العربي الإسلامي ـ آرثر باتريك.
٧ ـ إعادة تأهيل المسنين ـ طلعت الوزنة.
٨ ـ الدليل الإرشادي لرعاية المعاقين ـ المعهد الفني.
٩ ـ كيف تحرك معاقاً؟ د.محمد الطريقي.
١٠ ـ المشروع الوطني لأبحاث الإعاقة.
١١ ـ اللائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين ـ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
١٢ ـ الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل ـ محمد عبدالمنعم نور.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مصادر خاصة بالمخدرات

١ ـ جرائم المخدرات ـ ادوارد الذهبي.
٢ ـ المسكرات بين الشرائع السماوية والقوانين الجنائية ـ اسماعيل الخطيب.
٣ ـ المخدرات بين القيم والدين والقانون ـ اسماعيل عبدالفتاح.
٤ ـ المخدرات آثارها وجرائمها وعقوباتها ـ أنور العمروسي.
٥ ـ المخدرات في رأي الإسلام ـ د.حامد جامع.
٦ ـ المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية ـ حسن فتح الباب.
٧ ـ ظاهرة تعاطي الحشيش ـ سعد المغربي.
٨ ـ الإدمان ـ د.عادل الدمرداش.
٩ ـ المخدرات بين الوهم والتدمير ـ محمد عبدالمقصود.
١٠ ـ الإسلام ومكافحة المخدرات ـ اسماعيل عبدالكافي.
١١ ـ المخدرات والمجتمع ـ د.مصطفى سويف.
١٢ ـ المخدرات والمسكرات ـ عبدالرحمن الدوسري.
١٣ ـ التدين علاج الجريمة ـ د.صالح الضيع.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفهرس

مقدمة ٥

الفصل الأول (الإعاقة والمعوقون) ١١
الإعاقة الاجتماعية (المسنون) ١٦
الإعاقة الأسرية (اليتامى) ٢٠
الإعاقة الأخلاقية (الأنانية) ٢٣
الإعاقة الصحية (المرض) ٢٧
الإعاقة المرورية (حوادث الطرق) ٣١
الإعاقة العسكرية (سباق التسلح) ٣٤
الإعاقة البيئية (التلوث) ٣٧
الإعاقة الاقتصادية (الفقر) ٤٠
الإعاقة البشرية (تغييب الأرقام) ٤٣

الفصل الثاني (المخدرات) ٤٩
صناعة المخدرات ٥٤
تجارة المخدرات ٥٦
المخدرات والإدمان ٥٨
المخدرات والانحراف ٦٢
المخدرات والتدخين ٦٥
المخدرات والجريمة ٧٠
المخدرات والفساد ٧٣
المخدرات والأموال القذرة ٧٦
المخدرات وغسيل الأموال ٧٩
المخدرات والاقتصاد الخفي ٨٤
المخدرات والإعاقة ٨٩

خاتمة ٩٣
ثبت بالمصادر والمراجع ٩٧
الفهرس ١٠١

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وللقارىء رأيه

لقد ذكر الجاحظ:

«إنه من السهل حتى للمصنِّف أن يسوّد عشر صفحات بالنثر الرفيع المليء بالأفكار الجيّدة من أن يكتشف في مصنفه أغلاطاً ارتكبها أو أموراً أخرى سهت عن باله».

الجاحظ، الحيوان، جـ١ / ٣٨

ولله در الإمام ابن قيم الجوزية حيث قال:

«فلك أيها القارىء صفوه ولمؤلفه كدره وهو الذي تجشم غراسه وتعبه. ولك ثمره، وها هو قد استهدف لسهام الراشقين، واستعذر إلى الله من الزلل والخطأ، ثم إلى عباده المؤمنين».

ابن قيم الجوزية مفتاح دار السعادة ص٥١

لهذا كله، يأمل الباحث تزويده بالملحوظات والآراء ليستفيد منها في بحوثه المستقبلية.

المؤلف

د. زيد بن محمد الرماني

ص.ب: ٣٣٦٦٢

الرياض ١١٤٥٨

السعودية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

صدر من سلسلة كتاب المنال

الكتاب الأول ـ مايو ٢٠٠٢

أسئلة وأجوبة حول إطعام الطفل المصاب بالشلل الدماغي

إعداد ناظم فوزي

الكتاب الثاني ـ سبتمبر ٢٠٠٢

الجوانب النفسية والاجتماعية للإعاقة

تأليف الدكتور علي صابر محمد

الكتاب الثالث ـ ديسمبر ٢٠٠٢

التطوع في المنظمات الخيرية

تأليف حسن عمر القثمي

الكتاب الرابع ـ مارس ٢٠٠٣

العلاج الطبيعي وأهميته في التربية الخاصة

تأليف محمد فوزي يوسف

الكتاب الخامس ـ يونيو ٢٠٠٣

أجهزة مفيدة للصم وضعاف السمع

إعداد الدكتور محمد فارع العزعزي

الكتاب السادس ـ سبتمبر ٢٠٠٣

قضايا معاصرة في التربية الخاصة

تأليف الدكتور جلال بن علي القارسي

الكتاب السابع ـ ديسمبر ٢٠٠٣

انشقاق سقف الفم والشفة الأرنبية؛ التشخيص والعلاج

تأليف ناظم فوزي

الكتاب الثامن ـ مارس ٢٠٠٤

أسرة الطفل المعاق

تأليف الدكتور علي صابر محمد

الكتاب التاسع ـ يونيو ٢٠٠٤

مسابقة «المنال» الشعرية

الأعمال المشاركة ومختارات من ملتقى المنال ٢٠٠٣ و٢٠٠٤

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كتاب المنال العاشر

سبتمبر ٢٠٠٤

مشكلات العصر والإعاقة

المخدرات بالأرقام والإحصاءات

هذا الكتاب

إحدى أخطر سمات هذا العصر - حتى وإن لبس لبوس التحضر والتقدم - أن نرى هذا الكم الكبير من المشكلات المستعصية التي أنتجها هو ذاته في سيره المزعوم نحو رفاه البشرية وسعادتها.. وبدل أن يسهم التقدم العلمي وتعاظم الثروات في حل المشكلات التي كانت البشرية تعاني منها ويزيل الكثير من الأسباب التي كانت وما زالت تؤدي إلى الإعاقة بأشكالها وأنواعها المختلفة.. نرى أن السباق المحموم نحو الهيمنة والسيطرة ينتج أثناء لهاثه نحو هذا الهدف أسباباً جديدة للإعاقة كالفقر والمرض والتلوث والجريمة والفساد وخلق بؤر الصراع والتوتر واستنزاف ميزانيات الدول الفقيرة في تكديس الأسلحة بدل الالتفات لمشكلات الصحة والتعليم وتحسين ظروف المعيشة..

أبرز مشكلات العصر تناولها المؤلف باعتبارها شكلاً من أشكال إعاقة المجتمعات ومنها آفة المخدرات التي لم ينج مجتمع من المجتمعات من مآسيها المريعة..

الناشر

ISBN 9948-411-28-5

الناشر
مدينة الشارقة للخدمات الإنسانية
Sharjah City for Humanitarian Services

هاتف ٥٦٦٠٦٦٧ / ٥٦٧١١١٧ . برّاق ٥٦٦٤٤٦١ . ص.ب ٥٧٩٦ الشارقة، إ.ع.م.
Tel.: 5660667 / 5671117 - Fax: 5664461 - P.O.Box: 5796 Sharjah, UAE
البريد الالكتروني: shjchs@emirates.net.ae